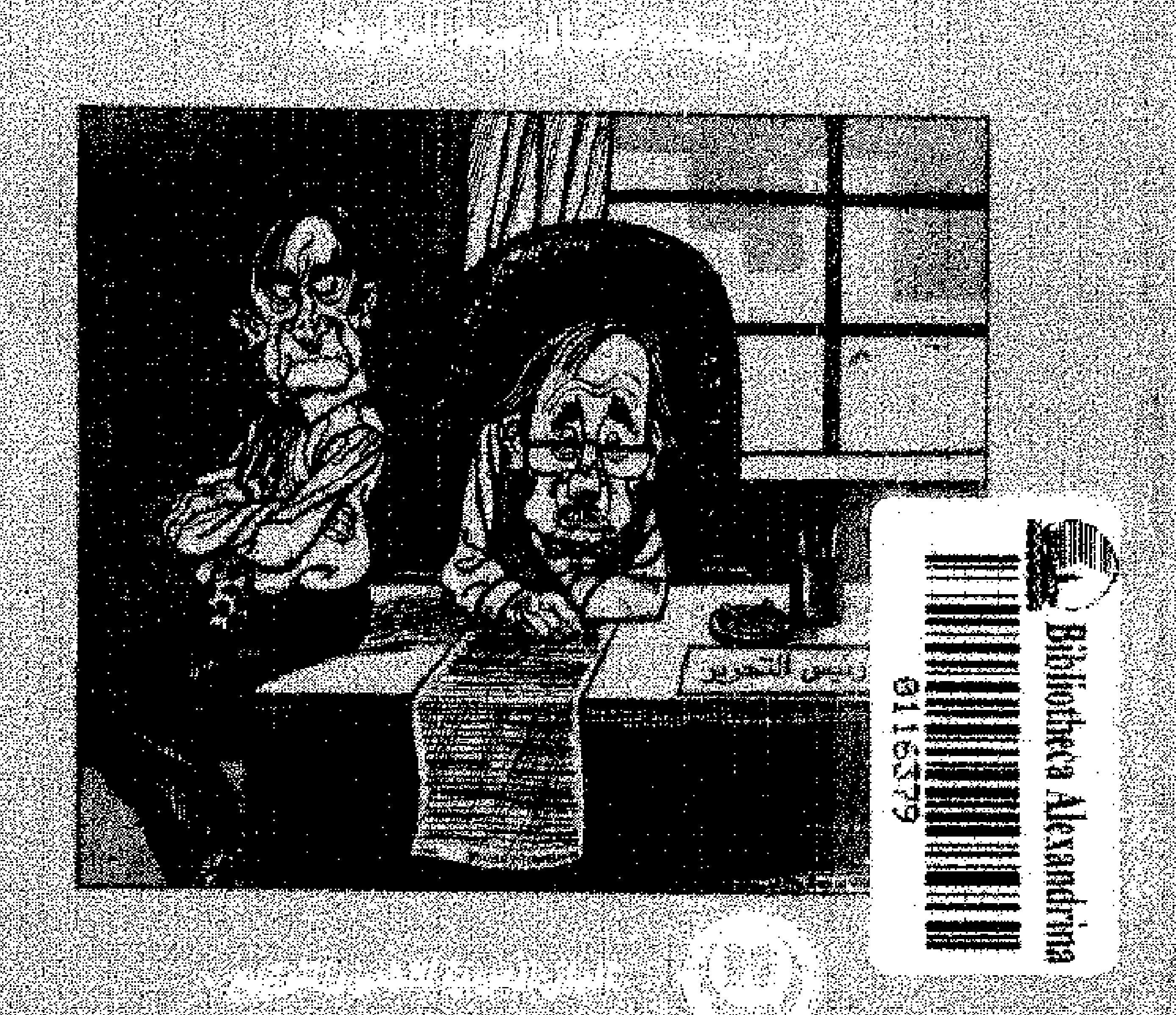

رئيس التحرير

أخلاقيات الصحافة

أخلاقيات الصحافة

مناقشة علمية للقواعد الأخلاقية للصحافة كما
حددتها جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية

تأليف : جون ل. هاتلنج

ترجمة : كمال عبد الرءوف



الدار العربية للنشر والتوزيع

● حقوق النشر

- الطبعة الأجنبية

This is an authorized translation of PLAYING IT STRAIGHT: A PRACTICAL DISCUSSION OF THE ETHICAL PRINCIPLES OF THE AMERICAN SOCIETY OF NEWSPAPER EDITORS by John L. Hutleng. Copyright © 1981 by John L. Hutleng. Translated and published with permission of Globe Pequot Press, Inc.

(أخلاقيات الصحافة)

- الطبعة العربية الأولى

الدار العربية للنشر والتوزيع

٣٢ ش عباس العقاد - مدينة نصر - القاهرة

ت : ٢٦٢٣٣٧٧ - ٢٦٢٥١٥٢

I.S.B.N 977-258-046-2

أشرفت الدار العربية للنشر والتوزيع بالقاهرة على ترجمة وإخراج هذه الطبعة من الكتاب ، كما قامت بأعمال الجمع التصويرى وإعداد الأفلام للطباعة .

تقديم

لأن حلم عمرى الذى لم يتحقق، كان العمل صحفياً، ولإيمانى الكامل بأن الصحافة هى العين الحارسة والساهرة على مصالح الأمة والجماهير، وحيث أن عمالقة الصحافة المصرية والعربية كان - دائماً - يحكمهم ميثاق غير متكوب، أدى الى قيام صحافة عملاقة لم تتنازل يوما عن حريتها ..

لذلك عندما قرأت هذا الكتاب - فى لغته الأصلية - وجدت فيه أفضل رسالة حب أوجهها لكل الصحفيين العرب فى هذا الزمان العجيب ، فالقواعد الأخلاقية للصحافة - كما حددتها جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية فى أواخر هذا القرن- لم تخرج عن القواعد التى حددها الميثاق غير المكتوب لرواد الصحافة المصرية والعربية فى أوائل هذا القرن.. وأستطيع أن أقول أنه لن يخرج عما يتمناه حراس السلطة الرابعة فى القرن الحادى والعشرين.

الناشر

قائمة المحتويات

مقدمة الكتاب

إن الصحافة لا تواجه مشكلة أكبر من تلك التي يخلقها الشك العام حول التزامها بالمبادئ والمثل العليا . وبعض الاتهامات الموجهة للصحافة بالتصرفات اللاأخلاقية لا أساس لها من الصحة ، ولكن البعض الآخر - للأسف - صحيح . وليس هناك مراقب واع يشك في الحاجة إلى تحقيق قدر أكبر من الالتزام بالدقة ، والعدالة ، والاتزان في الصحافة . وهذا هو الهدف الذي تسعى إليه جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية من وراء نشر هذا الكتاب .

وهناك خلاف طبعا حتى بين الصحفيين - حول ما تتضمنه عبارة الممارسة الأخلاقية . ولهذا السبب ، فان إصرار طرف على صحة رأيه وخطأ الآخرين لن يؤدي إلى شئ هنا . وبدلا من ذلك فإن المؤلف قام بعرض مناطق الخطر الواضحة ، وتلك التي يدور حولها الجدل ، في محاولة من جانبه لتشجيع التفكير والنقاش . وبهذه الطريقة يمكن مساعدة المحررين الصحفيين ، ورؤساء التحرير ، والناشرين على تجنب العدوان على حرية الآخرين بطريقة غير متعمدة .

وأي نجاح يحرزه هذا الكتاب يرجع بالقطع إلى مؤلفه جون ل . هالتنج . فقد قدم هنا من حكمته الفنية ، وتجربته العريضة بلا حدود ، كما أنه واصل عمله في الكتاب أثناء إجازته ، وحتى في فترة نقاهته من مرضه حتى يستطيع أن يلحق بموعد الطبع .

إن مهمة أن يلقى هذا الكتاب ما يستحقه من اهتمام ودراسة لا تستطيع لجنة أخلاقيات الصحافة فى جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية أن تقوم بها وحدها . ولهذا فإن هذه المهمة تقع على عاتق الصحفيين وآخرين يهمهم رقى المهنة ، ونوعية المادة التى تسهم عن طريقها فى تقدم المجتمع .

كلود سيتون
رئيس لجنة أخلاقيات الصحافة
بجمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية

مقدمة المؤلف

إن الهدف من هذا الكتاب هو مناقشة بعض الحالات في الصحافة ، واقتراح بعض الوسائل التي يمكن عن طريقها تنفيذ بيان المبادئ الذي أعلنته جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية ، وذلك أثناء الممارسة الصحفية .

وكان من الضروري أن يكون المدخل إلى هذا الموضوع انتقائيا . ففي النطاق المحدد والمساحة المحددة أمامنا ، لا يمكننا إلا مناقشة القليل من جوانب أخلاقيات الصحافة . وحتى هذه الجوانب سوف نناقشها باختصار . ولم نحاول هنا أن نقدم إرشادات محددة . فكل محرر صحفي ، ورئيس تحرير ، وكل صحيفة تواجه مواقف مختلفة ، ولا يمكن أن تنطبق أية قواعد بسيطة أو مطلقة على جميع هذه المواقف .

وفي معظم الحالات المذكورة في هذا الكتاب ، تم حذف أسماء الأشخاص والصحف التي نشرتها.والهدف من ذكر هذه الحالات هنا ليس توجيه اللوم إلى أحد ؛ وإنما لعرض بعض المشاكل التي يواجهها الصحفيون عند محاولة تطبيق قواعد أخلاقيات الصحافة أثناء العمل اليومي في الصحف .

جون ل . هالتنج
بالو آلتو ، كاليفورنيا
يناير ١٩٨١

المبـــــادئ



Gene Basset, *Scripps-Howard Newspapers*

« بريشة چين باسيت – من صحف سكريبس – هاورد »

المقدمة

إن التعديل الأول فى الدستور الأمريكى ، الذى يحمى حرية التعبير من أى تعدٍّ عليها عن طريق أى قانون ، يضمن للشعب من خلال صحافته حقا دستوريا ، وهكذا فإنه يضع على كاهل الصحفيين مسئولية معينة .

وهكذا فإن الصحافة تتطلب من الذين يمارسونها ألا يكونوا مجتهدين وذوى معرفة فقط ، بل تتطلب منهم أيضا محاولة التوصل إلى مستوى من الأمانة والكرامة يتفق مع الالتزام الفريد للصحفى .

ومن أجل هذا الغرض فإن جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية تقدم هذا البيان للمبادئ كنموذج أو معيار يشجع على الوصول إلى أعلى مستوى من الأداء الأخلاقى والمهنى .



Don Wright, *The Miami News*

« بريشة دون رايت – من صحيفة ميامي نيوز »

المـــادة الأولى

المسئولية

إن الغرض الرئيسى لجمع وتوزيع الأنباء والآراء هو خدمة الرفـاهيـة العـامـة ، وذلك عن طريق امداد الناس بالمعلومـات وتمكينهم من إصـدار الأحكام حـول قـضـايا العـصـر . والصحفيون والصحفيات الذين يسيئو استخدام هذه السلطة المتوفرة لديهم بحكم مهنتهم أو يوجهونها تبعا لدوافع أنانية أو لأغراض غير جديرة يكونون قد خانوا الثقة الممنوحة لهم من الرأى العام.

إن الصحافة الأمريكية حصلت على حريتها لا لكى تقدم المعلومـات فقط ، أو لكى تصبح مـجرد منصة للحوار ، ولكن لكى تقدم أيضـا فحصـا دقيقا ومستقلا تعمل له قوى المجتمع المختلفة حسـابا ، بما فى ذلك السلطة الرسـميـة على جميع مستويات الحكومية .

لقد حصلت الصحافة الأمريكية بمرور السنين على دور لا يمكن الاسـتـغناء عنه فى ضـمـان سـيـر النظام الديمقـراطى الأمريكى . حدث هذا برغم أن الدستور الأمريكى لا ينص على ذلك صراحة بكلمات كثيرة . وكما يقول رئيس تحرير صـحيفة «وول سـتريت جـورنال» السـابق فـرمـونت رويستم : « هذه العبارة الخاصة «السلطة الرابعة» توحى بأننا فى الصحافة

جزء من عملية الحكم الذاتي التي نقوم بها في مجتمعنا ».

إن وسائل الإعلام تقدم المعلومات التي يحتاج إليها الناخبون لكي يتخذوا قرارات ذكية أمام صناديق الانتخاب ، ولكي يراقبوا بعد ذلك كيف يقود أصحاب المناصب الذين اختاروهم السفينة . وتكمن داخل هذا الدور الذي تلعبه الصحافة سلطة واسعة ومسئولية تترتب على هذه السلطة . ولا يجب أن يسئ أحد استغلال هذه السلطة أو هذه المسئولية .

إن سلطة الصحافة والمسئولية الملقاة على عاتقها يشارك فيها جميع الأشخاص المشتركين في عمليات جمع وتوزيع الأخبار ؛ وهم : المحررون الصحفيون ، والمصورون ، ورؤساء التحرير ، والناشرون .

ومن الواضح أن أصحاب اتخاذ القرار في المستويات العليا في جهاز التحرير الصحفي يستطيعون عن طريق السلطة الممنوحة لهم أن يتحكموا في شكل الأخبار . ولكن نفس الشئ يستطيعه المحررون أيضا . فهم أول من يستخلص التفاصيل والجوانب المختلفة المتعلقة بالقصة الصحفية . وهم يستطيعون إهمال بعض هذه التفاصيل ، والتركيز على بعضها الآخر في القصة .

إن الناشر الذي يستغل أعمدة الأخبار في صحيفة لكي يساند مرشحا معينا أو قضية معينة أو الهجوم على أحد خصومه يعتبر متهما بإساءة استغلال مسئوليته الصحفية . وهذه هي بعض الأمثلة :

– بعث رئيس مجموعة من الصحف إلى رؤساء التحرير مقالا يتضمن هجوما عنيفا على رئيس أمريكي ، وطلب منهم إبراز هذا الهجوم في أعمدة الأخبار بالرغم من أنه حافل

بالآراء والتعليق . وعندما تردد اثنان من رؤساء التحرير في تلبية طلبه ، وأرادوا نشر المقال تحت العنوان اللائق به وهو تعليق من الصحيفة . كان مصيرهما الفصل من وظيفتيهما .

– قام ناشر صحيفة يومية صغيرة بفصل رئيس التحرير وأحد المحررين بالصحيفة ؛ لأنهما خالفا علنا قراره بمنع نشر المعلومات المتعلقة بالدعاية الانتخابية لمرشحين معينين يعارضهم الناشر .

– حصل ناشر صحيفة يومية في إحدى الولايات على سمعة سيئة على مستوى الولاية لاتباعه طريقة معينة في ملء أعمدة الأخبار في صحيفته بحيث تؤثر في سياسة المنطقة التي توزع فيها الصحيفة . وكان الناشر يخصص مساحات كبيرة من الأخبار للمرشحين الذين يجندهم بطريقة لاتتفق مع العدالة . كما كان لا ينشر سوى الأخبار السيئة عن المرشحين الذين يعارضهم .

وهناك مخالفات أقل وضوحا قد لا يلاحظها الجميع ، ولكنها أيضا غير مقبولة ، وهي المخالفات التي يسيء فيها المحررون ورؤساء التحرير استخدام سلطة الصحافة ودورها المهني في المجتمع :

– مثلا .. اتفق المشرف على صفحة الاقتصاد والأعمال في صحيفة على الالتحاق بوظيفة في شركة كبرى خلال سنتين . وطوال المدة المتبقية له في الصحيفة ظل ينتهز كل فرصة لإبراز أخبار الشركة التي سيلتحق بها وتفضيلها على الأخبار الأخرى .

– كاتب صحفي رياضي تضايق من رفض أحد اللاعبين اعطاءه تصريحات خاصة في غرفة اللبس ، فأخذ يهاجم

اللاعب في الأخبار التي ينشرها ، واستخدم صفحة الرياضة في الجريدة من أجل تحقيق انتقامه الشخصي من اللاعب .

– كاتب مقالات زيف عمدا خطابات إلى المحرر ؛ حتى يوحي أن القراء يؤيدون المواقف التي تعبر عنها صفحة الرأي التي يكتبها .

– محررة صحفية تسعى إلى تحقيق الشهرة بسرعة في الصحيفة التي تعمل بها (فبركت) تصريحات نسبتها إلى أحد المصادر ، وهي تأمل أن تؤدي إلى إثارة جدل حولها ؛ مما يجعلها تكتب مزيدا من القصص الإخبارية التي تثير الانتباه إليها ، وهكذا تحصل على ترقية .

والواقع أن الأشخاص العاملين في مهنة الصحافة – وعند كل مرحلة من مراحل إنتاج الصحيفة ، وخصوصا عند نقطة فرز الأخبار – لديهم الفرصة لإساءة استخدام سلطة الصحافة يوميا . فمن السهل جدا تلوين خبر ما ، أو كتابة العنوان بطريقة ملتوية ، بحيث يؤدي إلى الغرض الذي ينحاز إليه المحرر ، أو لتسجيل نقطة معينة . وقراء الصحف الأمريكيون محظوظون لأن معظم الصحفيين يقاومون هذه الإغراءات معظم الوقت .

كلاب حراسة بلا أنياب

إن بعض الانتهاكات للمسئولية في الصحافة تتحقق عن طريق الحذف أكثر مما تتحقق عن طريق الإضافة أو التكثيف .

مثلا .. الالتزام بالرقابة الصارمة على أنشطة الحكومة يمكن تجنبها بطرق مختلفة .

وفى بعض الصحف - وهى عادة الصحف الصغرى - تجد أنهم يتبنون هناك سياسة أو فلسفة « لاتهز القارب ». وهكذا يمكن التغاضى عن الممارسات الحمقاء للحكومات المحلية . ولا تذكر هذه الصحف أيضا عمليات التقسيم التى تعطى مكاسب الأشخاص معنيين ، ولا الأحوال المتدهورة فى المدارس . وهم يتجاهلون هذه الأخبار لأن الناشر لا يريد مشاكل من وراء أعمدة الأخبار تؤدى إلى إثارة الجدل ، فالناشر لايريد إثارة غضب الزعماء المحليين ، ولا تعريض إيرادات الإعلانات فى الجريدة للخطر . ولهذا فان الأخبار التى تنشرها الجريدة تركز عمدا على حوادث روتينية لاضرر من ورائها . فهى تتضمن عديدا من الأسماء ، ولكنها لا تؤدى إلى أية مشاكل . وهكذا تظل ميزانية الصحيفة فى أمان ، ولكن هذه الصحف لا تؤدى المهمة الأساسية للصحافة .

والفشل فى أداء مهمة الصحيفة قد يقع أيضا على المحررين :

- مثلا محرر الحوادث الذى يصادق مصادر أخباره إلى الحد الذى يجعله يغمض عينيه عن عدم كفاءتها أو أسوأ من ذلك . وهو يفضل هذا السلوك على أن يكتب محذرا من عواقب ذلك .

- ومراسل إحدى الصحف فى واشنطون الذى يعرف أن أحد النواب عنده مشكلة إدمان شرب الخمر ، وأن هذه المشكلة تقعده عن أداء واجبة فى الكونجرس ، ولكن الصحفى يخفى أية إثارة لهذه المشكلة فى القصص التى بعث بها إلى صحيفته حتى لا يخاطر بأن يفقد هذا النائب كمصدر كبير يستفيد منه .

ويجب أن نعترف أنه في كلتا الحالتين السابق ذكرهما فإن الصحفيين المسئولين هنا كان من المتوقع منهما أن يكتبا الحقيقة ، ويخاطرا بالسير في طريق محفوف بالخطر . إن محرر الحوادث ، ومراسل واشنطون يعرفان جيدا أن جزءا من عملهما يتضمن التقرب من مصادر الأخبار وتوثيق العلاقة معها كلما أمكن ذلك . وقيمتهما بالنسبة للصحيفة تعتمد على قدرتهما على التوصل إلى مسافة قريبة جدا من مصادر صنع الأخبار . برغم ذلك فإنهما يجب ألا ينضما إلى مشاركة هذه المصادر فيما تفعله ، ويجب ألا يتلونا . بآراء هذه المصادر ، ولا بالقيم التي يؤمن بها الأشخاص أو الوكالات التي يغطيانها . إن المهمة هنا تتطلب عينا ترى بوضوح ، وقدما ثابتة واثقة بنفسها .

مواقف صعبة تتطلب قرارات صعبة

كثيرا مايواجه المحررون الصحفيون ورؤساء التحرير المكلفين بمراقبة وتتبع أنشطة الحكومة باسم الجماهير خيارات تثير الحيرة ؛ لأنها في منتهى الخطورة . فبعض المعلومات التي لا شك في قيمتها الصحفية قد تلحق الضرر بالأمن القومي اذا تم نشرها . وفي مثل هذه الأحوال كيف يلتزم الصحفي بنشر الأخبار ، أو كتمانها من أجل المصلحة القومية؟

– أثناء الحرب مثلا تقوم الصحف طواعية من جانبها بالامتناع عن نشر المعلومات التفصيلية عن القوات ، أو تحركات الأساطيل ؛ حتى لا تقدم مساعدة للعدو . ولكن يمكن نشر أرقام إجمالية عن تحركات القوات مثلما حدث في حرب

فيتنام ، وذلك على أساس أن الرأى العام في حاجة إلى أن يعرف مدى تورط أمريكا في هذه الحرب .

— استطاع رؤساء تحرير صحيفة « نيويورك تايمز » أن يعرفوا مقدما خطط غزو كوبا عام ١٩٦١ والمعروفة باسم عملية « خليج الخنازير » . ولكن بعد أن طلب الرئيس كنيدى من الصحيفة أن « تقتل » القصة ، قام رؤساء التحرير بحذف أية إشارة للغزو المحتمل على أنه عملية تقوم بها المخابرات المركزية الأمريكية ، وتغيير العنوان الرئيسى للقصة على الصفحة الأولى « المانشيت » من أربعة أعمدة إلى عمود واحد.

وحتى بعد ذلك فإن الصحيفة ، وناشرها ، ورؤساء تحريرها ، وكذلك الرئيس كنيدى لم يكونوا واثقين تماما بأن قرار التقليل من إبراز القصة في الصفحة الأولى كان هو القرار الصحيح ..

— بعد أن استولى رجال الحرس الثورى الإيرانى على سفارة أمريكا في طهران عام ١٩٧٩ ، وأخذوا مجموعة من الأمريكيين كرهائن ، كان بعض الصحفيين ، ووكالات الأنباء ، والمجلات العالمية ، وبعض شبكات الإذاعة والتليفزيون في أمريكا يعلمون طوال عدة أسابيع أن مجموعة أخرى تضم ستة أمريكيين لجئوا سرا إلى سفارة كندا في طهران . ولكن كل وسائل الإعلام لم تذكر كلمة واحدة عن الخبر ؛ حتى نجح الكنديون في تهريب المجموعة بأمان خارج إيران . ولم يشك أحد وقتها في قرار منع نشر الخبر في هذه القصة .

— عندما اقترحت مجلة « بروجريسيف » أن تنشر مقالا عن أسرار القنبلة الهيدروچينية عام ١٩٧٩ ، حاول المتحدثون باسم الحكومة وقف القصة . وقالوا إن هذا سيؤدى إلى كشف

أسرار عسكرية وتهديد الأمن القومي الأمريكي ، ولكن في هذه الحالة اختلفت ردود أفعال رؤساء تحرير الصحف في أمريكا حول هذا الموضوع . فبعضهم أعرب عن قلقه من أن يؤدي نشر القصة إلى الإضرار بالأمن القومي ، وآخرون أيدوا موقف مجلة « بروجريسيف » ، ورأوا الأسرار التي يتحدثون عنها سبق نشرها ، وأنه في جميع الأحوال فإن الشعب الأمريكي في حاجة إلى أن يكون أكثر دراية بسياسة التسلح في أمريكا .

ولكن جميع رؤساء التحرير تقريبا اتفقوا حول نقطة واحدة ، وهي أن لجوء الحكومة للحصول على أمر من المحكمة لمنع نشر المقال يمثل إجراء غير مقبول لفرض قيود على الصحيفة قبل اللجوء إلى طرق أخرى .

ومن المفترض أنه لايوجد صحفي يريد أن يعرض أرواح الناس للخطر عمدا ، أو أن يهدد أمن أمريكا من أجل أن ينشر قصة حصل عليها ، ولكن المسئولين في الحكومة يسارعون إلى رفع ذريعة الأمن القومي حتى ولو كانت دون أية مبررات سليمة كما يحدث غالبا . وهم في بعض الأحيان يلجئون إلى حيلة الأمن القومي للتغطية على تصرف متهور قد يثير الحرج لهم . وهم هنا يهمهم تجنب الإحراج أكثر من محاولة حماية سر شرعي للبلاد .

هذه القضية قد تضطر المحررين الصحفيين ورؤساء التحرير إلى اتخاذ قرارات محزنة جدا كانوا يفضلون ألا يواجهوها .

ما الوسائل السليمة للحصول على الأخبار ؟

إن حاجة الصحفي لإتخاذ قرار بشأن قصة معينة يتضمن مسائل متعلقة بالوسائل والغايات . وبالنسبة لبعض الصحفيين

فإن وسائل جمع الأخبار التي قد تعتبر غير سليمة في الظروف العادية ، قد تبدو ضرورية عندما تكون النتائج كبيرة .

وعلى سبيل المثال ، فإنه من المعقول أن نفترض أن معظم الصحفيين لن يقدموا على السرقة أو ارتكاب أية جرائم أخرى للحصول على القصص الخبرية . برغم ذلك ففي القضية المشهورة المعروفة باسم « أوراق البنتاجون » في عام ١٩٧١ نجد أن عددا كبيراً من أشهر رؤساء التحرير في أمريكا وجدوا أنفسهم يتعاملون بدون إذن رسمي مع صور من وثائق سرية حكومية . وقبل ذلك ببضع سنوات كان بعض هؤلاء من رؤساء التحرير أنفسهم يستنكرون ما قام به السناتور جوزيف ر . ماكارثي – وهو شخص كان متحمسا للغاية وغير أمين في عدائه للشيوعية – عندما وزع على الصحف معلومات مأخوذة من ملفات سرية . ولكن « أوراق البنتاجون » كانت تكشف بالتفصيل كيف تورطت أمريكا في الكابوس الدموى لحرب فيتنام . وكان للجمهور الحق الذى لا يقاوم في معرفة القصة بالتفصيل كما جاءت بالتفصيل في وثائق الحكومة ، مهما كانت الطريقة التي خرجت بها هذه الوثائق إلى النور .. أو هكذا كان يعتقد معظم رؤساء التحرير .

إن الحملات الصحفية التي يتم إعدادها لغرض معين يمكن أن تخدم الصالح العام إذا كان جمع المعلومات دقيقا ومتوازنا ، وإذا كانت الموضوعات الخاصة بالحملة تحمل عناوين واضحة . ولكن أسئلة تثور – أحيانا – حول أخلاقيات الصحافة ، وهي أسئلة تتعلق بوسائل جمع الأخبار عندما يتخذ المحررون الصحفيون أدوارا أخرى في سبيل الحصول على قصة مراوغة . ففي عام ١٩٧٧ تنكر عدد من محررى

جريدة « شيكاجو صن تايمز » في دور رجال أعمال يملكون بارا في المدينة يدعى « الميراج » أو الشبح » وكان ذلك بهدف التوصل إلى كشف الرشوة في جهاز التفتيش التابع للمدينة . وقام الصحفيون بتصوير وتسجيل بعض الموظفين المدنيين وهم يقبلون نقود الرشوة ثمنا لتجاهل التدقيق على القواعد الصحية اللازم اتباعها في البار ، وكذلك انتهاكات قواعد البناء . وأحس بعض رؤساء التحرير في الصحيفة أن عملية الخداع التي قام بها المحررون تتضمن محاولة للإيقاع بالموظفين وأنها غير مقبولة ، ولكن رؤساء تحرير آخرين دافعوا عنها ، واعتبروها وسيلة صحفية تستحق التقدير ؛ لأن هذه هي الطريقة الوحيدة للحصول على القصة الصحفية .

وفي أحوال أخرى تظاهر الصحفيون أنهم رجال بوليس أو أطباء من أجل إقناع مصادر الأخبار بالكلام . وبعد الحادث الذي وقع عام ١٩٧٩ في المفاعل النووي بمحطة « ثرى مايل أيلاند » ، تمكن أحد الصحفيين من الحصول على وظيفة في المحطة : للحصول على معلومات من الداخل عن نظام الأمن ضد الحوادث داخل المحطة .

إن رؤساء التحرير الذين ناقشوا مثل هذه الوسائل وغيرها يبدو أنهم متفقون على أنه لا يوجد خطأ كبير إذا تظاهر الصحفيون بأنهم في وظائف أخرى من أجل الحصول على الأخبار طالما أنه ليست هناك عملية خداع متعمدة هنا . فالمحرر الصحفي الذي يتظاهر بأنه رجل بوليس يتصرف بطريقة تخالف أخلاقيات الصحافة . أما الصحفي الذي يلتحق بعمل في مستشفى للأمراض العقلية أو في محطة نووية للتأكد من الأحوال داخل هذه المؤسسات لن يكون هدفا

النقد مادام لا يزعم أنه يتمتع بقدرات طبية أو فنية لا يملكها فعلا من أجل الالتحاق بالعمل .

إن الخط الفاصل هنا ليس واضحا تماما ، وبعض رؤساء التحرير يرون أن السياسة الوحيدة السليمة هي أن يبقى الصحفي فوق الشك دائما ، وأن أي دور للصحفي يتضمن إخفاء شخصيته المهنية قد يلحق الضرر بأمانة الصحفي والصحيفة .

تشابك المصالح غير البرئ إلى حد ما

يدعو بيان جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية الصحفيين إلى التدقيق في متابعة عمل الحكومة ، وكذلك جميع « قوى السلطة في المجتمع » . وطبقا لهذا الالتزام قامت الصحف بالتحري عن دور الشركات في تلويث الهواء والماء ، وعن نشاط المنتجين الذين تؤدي بضائعهم إلى الإضرار بالمستهلكين . وتابعت الصحف أيضا تكتيكات زعماء نقابات العمال الذين يفشلون في احترام حقوق أعضاء النقابة أو الاتحاد ، والوسائل التي تلجأ إليها « جماعات المصالح الخاصة » التي تهدف إلى الدعاية العنصرية والتعصب .

غير أن يقظة الصحافة بالنسبة لقوى النفوذ في المجتمع يمكن أن يشوبها الشك أحيانا . فإذا كانت مجموعة من الصحف تصدر من مؤسسة واحدة وتملكها شركة بترول على سبيل المثال ، فإن القراء يتعجبون كيف يمكن لمحرري هذه الصحف أن يتابعوا بدقة نشاط شركة البترول هذه نفسها . وعندما يجلس مديرو هذه المجموعة الصحفية الذين يقررون سياسة صحفها ضمن أعضاء مجالس إدارات البنوك ، أو

شركات التأمين ، أو شركات إنتاج السيارات ، أو في مجالس إدارات المدارس ، وجمعيات الحفاظ على البيئة ، أو الأوركسترا السيمفوني ، وجماعات « اللوبي » أو الضغط لصالح جماعة معينة .. فهل تنعكس هذه المصالح المتشابكة على القرارات العليا التي يتخذها هؤلاء المديرون ، والتي تحدد كيف تؤدي صحف المجموعة التي يديرونها وظائفها ؟!

ويمكن القول أن تشابك هذه المصالح للإدارة العليا هو شئ بعيد جدا عن العمليات التي تقوم بها الصحف من يوم إلى يوم ، ولكن هذه المسافة بين الإدارة العليا والعمل اليومي للصحيفة ربما لا تكون عازلا كافيا .

إن معرفة الصحفيين أن المجموعة الصحفية التي يعملون فيها تملكها شركة البترول قد تمثل تأثيرا نافذا على المحررين ورؤساء التحرير عند إجراء تحقيق صحفي عن صناعة البترول، حتى ولو لم يرسل المدير من الإدارة العليا تحذيرا بالحرص عند تناول هذه القضية . وهناك أيضا الناشر أو رئيس التحرير الذي يعمل أمينا أو وصيا بإحدى الجامعات ، أو يكون صديقا للعمدة ، أو عضوا في لجنة تساعد جماعة لها مصلحة خاصة ، فإنه يبدو وكأنه يبعث بإشارات إلى محرري الصحيفة كي يعالجوا بطريقة خاصة المقالات والموضوعات المتعلقة بهذه الأماكن التي يعمل بها خارج الصحيفة . وحتى إذا اتخذ المحررون موقفا غير منحاز في التغطية الصحفية ومتابعة هذه الجهات ، فإن القراء الذين يعرفون العلاقات المتشابكة للناشر أو رئيس التحرير قد يشكون في صحة الموقف غير المنحاز للمحررين . وحيث تكون مسئولية الصحافة مراقبة القوى ذات النفوذ في المجتمع ، فإن أي مظهر من مظاهر عدم اللياقة هنا

قد يلحق ضررا كبيرا بسمعة الصحافة يساوى فى أثره ما يحدث عندما ترتكب الصحيفة فشلا أخلاقيا .

إن وظيفة الرقابة أو ما يسمونه « كلب الحراسة » بالنسبة للصحف يمكن إهمالها أيضا عندما يقوم محرر صحفى أو رئيس تحرير بنشر بيان صحفى لإحدى الجهات مستخدما قوة نفوذه فى الصحيفة ، وبدون أن يدخل على البيان أية تعديلات تتطلبها الأمانة الصحفية .

إن المواد التى ترسلها إدارات العلاقات العامة للجهات المختلفة قد تتضمن أخبارا مشروعة ، وهذه الأخبار يمكن نشرها فى الصحيفة ، ولكن أية نشرات تصدرها الشركات أو المدارس أو اتحادات العمال تتضمن دائما نوعا من الدعاية التى تخدم الجهة التى تنشرها . فمثلا يمكن للنشرة أن تخفى تطورا غير مريح للجهة التى تصدرها فى العبارات الفخمة التى تضمنتها النشرة . ويمكن أيضا الدعاية لمنتج معين بطريقة ذكية ، أو التستر بذكاء على موقف سياسى معين ؛ بحيث لاتبدو عواقبه الحقيقية واضحة .

إن الأخبار المشروعة فى هذه النشرات يجب أن تأخذ طريقها للنشر فى الصحيفة ، تماما مثل الأخبار التى تحصل عليها الصحيفة من مصادر أخرى . أما النواحى الدعائية فى النشرة فيجب حذفها . وفى معظم الأحيان تتسرب هذه الدعاية وتظهر فى الجريدة ، وعندما يحدث ذلك فإن الصحيفة تكون قد فشلت فى الالتزام بمسئوليتها فى فحص ومتابعة ومراقبة القوى ذات النفوذ فى المجتمع .



Steve Benson, *The Arizona Republic*

« بريشة ستيف بنسون – من صحيفة أريزونا ريبابليك »

المادة الثانية

حرية الصحافة

إن حرية الصحافة هي من أجل الشعب . ويجب الدفاع عنها ضد أي انتهاك أو اعتداء من أية جهة ، سواء أكانت عامة أم خاصة .

وعلى الصحفيين أن يكونوا يقظين دائما ، وأن يتأكدوا من أن كل ما يهم الجمهور يجب أن يتم علنا . وعليهم أن يكونوا حذرين من أي شخص أو جهة تحاول استغلال الصحافة لأغراض شخصية .

إن معظم الصحفيين يدركون أن عليهم التزاما بضرورة الدفاع عن حرية الصحافة عندما تتعرض هذه الحرية للهجوم، وهذا الالتزام يعتبر جزءا لا يتجزأ من عملهم »

ولكن الوفاء بهذا الالتزام قد يؤدي أحيانا إلى عواقب مؤلمة ، وإلى قرارات صعبة بالنسبة للصحيفة أوالصحفي .

وهناك طبعا بعض التهديدات الواضحة لحرية الصحافة . وهذه التهديدات أمكن التوصل إلى استجابة موحدة لها .

فعندما يحاول رئيس مجلس مدينة أن يمنع صحفية من حضور اجتماعات المجلس ، فإن الصحفية تعرف أنها يجب أن تعترض بشدة على ذلك طالما كان ذلك ممكنا ، وأن تتمسك بالحضور ، وألا تغادر الجلسة إلا بعد احتجاج قوي ،

وتستطيع أن تحصل على أخبار الاجتماع من المشاركين فيه إذا أمكن ذلك . وعليها أن تبلغ رئيس قسم الأخبار الداخلية بما جرى . وهذا الرئيس سوف يتخذ الخطوات القانونية المناسبة . وإذا كان هناك قانون ينص على ضرورة فتح الاجتماعات أمام الجمهور ، فإن هذا يحسم الموقف . وإذا لم يكن هناك قانون بذلك ، فإن الصحفية تستطيع أن تثير الرأى العام عن طريق التغطية الإخبارية ، وعن طريق المقالات لإقناع المجلس بتغيير طريقته .

وعندما حاولت چين بيرن عمدة مدينة شيكاجو أن تخيف محرر صحيفة « شيكا جوتريبيون » وأمرته أن يخلى مكتبه فى غرفة الصحافة بمبنى البلدية ، فإن المحرر قاوم ذلك ، وتمسك بالبقاء فى مكانه . واهتمت صحيفته ، وكذلك زملاؤه فى الصحف الأخرى اهتماما كبيرا بتغطية أمر الطرد هذا الذى وقع فى يونيو ١٩٨٠ . وكان لدى العمدة سلطة طرده فعلا من المبنى ؛ لأن غرفة الصحافة تقع فى مبنى تملكه بلدية المدينة . ولكنها لم تفعل ذلك وتراجعت . وقد حاول عديد من الموظفين العاملين اتباع وسائل مماثلة لاستعراض القوة هدفها تكميم صحفى ، أو حرمانه من التوصل إلى مصادر الأخبار ، ولكن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل عندما كشفت الصحف محاولاتهم ، ونشرتها بالتفصيل فى صفحاتها .

إن أقوى الأسلحة التى تملكها الصحافة لمقاومة الهجوم على حريتها هو الكشف الكامل لهذا التهديد فى الصحف ، مع الوثوق بأن الجمهور لن يقبل ذلك متى عرف الموقف .

ولكن هناك بعض القيود العملية على فعالية هذه الاستجابة من جانب الصحافة .

فالذى حدث لمحرر صحيفة « شيكا جوتريبيون » مع وجود صحيفة قوية تسانده ، وزملاء يؤيدون قضيته فى وسائل الإعلام ربما لا يتكرر أو لاينجح فى محيط بلدة صغيرة . ولكن سواء أكان ذلك فى مدينة صغيرة أم كبيرة ، فإن تكتيك اللجوء إلى الرأى العام لإحباط تهديد لحرية الصحافة سوف ينجح مادام الجمهور فى هذه المدينة يعترف بعدم الاستغناء عن الصحافة التى تعمل مثل « كلب حراسة » تراقب مصالحه .

ومثل هذا الشعور بأهمية الصحافة ليس عالميا ولا هو دائم . وهناك عدد كبير من كبار العاملين فى الصحف يخشون أن الشعور بأهمية حرية الصحافة قد بدأ يتآكل فى السنوات الأخيرة . وعندما شن نائب الرئيس الأمريكى السابق سبيروأجنيو هجماته المتكررة والضارية ضد الصحافة فى أواخر الستينيات ، أثار تعضيدا له فى كثير من قطاعات الجمهور ، وهو أمر يؤدى إلى القلق ، ولكن الموقف تحسن بالنسبة للصحافة خلال فضيحة ووتر جيت ، عندما أسهمت الصحافة بوظيفتها « ككلب حراسة » فى كشف القضية ، وهكذا ازدادت أهمية دورها . ولكن هناك كثيرا من العقلاء الذين يحسون أن الشعور بالاستياء والشك من الصحافة لايزال موجودا ، وأن تقبل الجمهور للدور التاريخى للصحافة ربما لا يكون قويا أو يمكن توقعه كما يفترض الصحفيون .

ولمنع حدوث أى تآكل آخر فى دور الصحافة ، فإن المحررين الصحفيين ورؤساء التحرير يجب أن يمتنعوا عن اللجوء إلى الرأى العام لحماية حرية الصحافة أكثر مما يجب ، أو فى الحالات التى لا تدعو إلى ذلك . إن رفع شعار حرية الصحافة فى كل مرة ينتقد فيها موظف عام أو ممثل لإحدى

جماعات المصالح الخاصة سيضر بقضية الصحافة وحدها .
إن الصحافة مثلها مثل أية وكالة أخرى في المجتمع معرضة لحق النقد الشرعي لأدائها . ويجب على الصحافة ألا تستخدم صيحة « أغيثوني من الذئب » إلا عندما يكون الخطر حقيقيا وهناك ذئب فعلا يحاول التهام حرية الصحافة ..

مواجهة أوامر الاستدعاء القضائية

إن التهديدات ضد حرية الصحافة تأخذ أشكالا عديدة ، وتأتي من جهات متعددة . وفي معظم الأحيان نجدها أكثر تعقيدا وصعوبة ، ولا يسهل مواجهتها ؛ مثل مواجهة محاولة إبعاد محرر من الاجتماع المغلق لمجلس المدينة ، أو المحاولة التافهة لعمدة المدينة .

وفي السنوات الأخيرة حاولت الوكالات المسئولة عن تنفيذ القانون أن تضم إليها الصحافة كمصدر للحصول على الدليل في بعض الجرائم ، فالمحررون الصحفيون والمصورون قد يحصلون على حقائق لا يتوصل إليها وكيل النيابة . وإذا نشرت هذه المادة لم تعد هناك مشكلة أمام النيابة . وأي أحد يستطيع الاستفادة منها . ولكن بعض المعلومات عن خلفية الحادث والتي جمعها المحرر الصحفي ربما لاتصلح للنشر . وكذلك لا يمكن التأكد من صحتها تماما . أو قد تؤدي إلى رفع قضية قذف ضد الصحيفة . ومن أجل الحصول على هذه المادة التي لم تنشر فإن السلطات تحصل عادة على أمر قضائي يطالب المحرر بتسليم مذكراته في القضية ، ويطالب المصور بتسليم الأفلام التي التقطها .

وفي الستينيات كان هناك حوالي ١٢ فقط من هذه الحوادث التي تضمنت أوامر قضائية للمحررين بتسليم المعلومات الموجودة في مذكراتهم . وفي عام ١٩٧٠ كانت هناك ١٥٠ حالة من هذا النوع . ولكن بحلول عام ١٩٧٦ ارتفع عدد هذه الأوامر القضائية إلى ٥٠٠ أمر قضائي في السنة .

وفي عام ١٩٧٨ أصدرت المحكمة العليا حكمها في قضية تتعلق بصحيفة يصدرها طلبة جامعة ستانفورد (ستانفورد اليومية) . إن سلطات تنفيذ القانون تستطيع أن تلجأ إلى الحصول على إذن قضائي بالتفتيش يتيح لها أن تبحث في قاعة تحرير الصحيفة ؛ للحصول على الدليل الذي تطلبه في إحدى القضايا .

ولكن في عام ١٩٨٠ وافق الكونجرس على مشروع قانون لعلاج هذه الحالات ، ووقعه الرئيس كارتر بحيث يصبح نافذ المفعول خلال السنة . وهو يحمي ناتج عمل الصحفيين ، بما في ذلك مذكراتهم ، والأفلام ، وشرائط التسجيل ، وغير ذلك من حملات التفتيش المفاجئة بواسطة السلطات الفدرالية ، أو سلطات الولاية ، أو السلطات المحلية .. إلا إذا كان يشتبه في ارتكاب إحدى الجرائم . ولكن قوة أوامر الاستدعاء القضائية لاتزال باقية . وهي عملية تتيح عقد جلسة في المحكمة لتقدر إذا كانت المواد الصحفية المطلوب إحضارها تصلح كدليل في القضية .

إن أي مواطن عليه الالتزام بأن يتقدم للشهادة إذا كانت هذه الشهادة ضرورية لتحقيق العدالة . ولكن الصحفي عليه بالإضافة إلى ذلك الالتزام بالدفاع عن حرية الصحافة . وهذه الحرية تصبح معرضة للخطر فعلا عندما تصدر الأوامر

الصحافة أن تعمل كشريك لجهاز تطبيق القانون ، وأية محاولة للتوفيق بين الالتزامين تعتبر صعبة ، وفى بعض الأحيان مستحيلة .

- وفى بعض القضايا قامت الصحف بمقاومة أوامر الاستدعاء القضائية بالطرق القانونية خطوة فخطوة . ورفضت الصحف هذه الأوامر التى تطالب المحرر بتقديم مذكراته وأفلام الصور التى لم تنشر فى الجريدة . وفى بعض الحالات انتصرت الصحيفة . وفى بعضها الآخر تم التوصل إلى حل وسط . ولكن فى قليل منها لقيت الصحف هزيمة أمام الأمر القضائى . وفى كل الأحوال أدت هذه المواجهات - مهما كانت النتيجة - إلى إلزام الصحف بتكاليف قضائية كبرى للمحامين إلى درجة أعجزت الصحيفة أحيانا .

- وفى بعض الحالات اختار الصحفيون الذين تلقوا أوامر قضائية أن يرفضوا الأوامر ، وأن توجه إليهم تهمة احتقار المحكمة ، ويصدر الحكم عليهم بالسجن بدلا من الخضوع لأوامر المحكمة بتسليم المذكرات والأفلام التى لم تنشر محتوياتها فى الصحيفة .

- ويلجأ بعض رؤساء التحرير إلى الرد على هذا الوضع بتجريد قاعات تحرير الصحيفة من المذكرات ، ومن ملفات الأفلام التى قد يصدر أمر قضائى بتسليمها .

وليست هناك طريقة محددة ترشد الصحفيين الذين يجدون أنفسهم فى مواجهة طلبات من البوليس أو المحكمة بتسليم المادة التى لديهم لاستخدامها كدليل فى القضية . إن الهدف من العدالة يستحق طبعا كل اعتبار (مثلا عندما يكون هناك متهم أمام المحكمة وحياته تتوقف على نتيجة المحاكمة ،

والصحفي لديه الدليل الوحيد الذي يستطيع عن طريقة تبرئته أو الحكم عليه بالإعدام) ، ولكن في معظم الأحيان تستطيع السلطات على الأرجح أن تحصل على المعلومات المطلوبة بوسائلها الخاصة للتحريات . ويجب مقاومة محاولاتهم لاستخدام الصحافة شريكا في جهاز تنفيذ القانون . إن الناشرين الذين تكلفوا مصاريف ضخمة للمحامين في هذه القضايا ، والصحفيين الذين ضحوا بحريتهم الشخصية مؤقتا لرفض تسليم المواد الصحفية قدموا الاستجابة التي يعتقدون أنها مناسبة في هذه الحالات ، ومما لا شك فيه أن استجابات أخرى مماثلة سوف تتم في المستقبل مادام الصحفيون يحاولون تحقيق مايرون أنه التزامهم المهني .

مصالح الجماهير

إذا كان الدفاع عن حرية الصحافة قد أصبح أكثر صعوبة بالنسبة للصحفيين ، فإن محاولة ضمان أن تتم الأمور المتعلقة بمصالح الجماهير علنا وليس سرا أصبحت هي الأخرى أكثر صعوبة ، وخصوصا المصالح المتعلقة بالمحاكم .

ففي سنة ١٩٧٩ قررت المحكمة العليا الأمريكية (في قضية مؤسسة جانيت الصحفية ضد دي باسكال) أن الجمهور - وبالتالي الصحافة - ليس له أي حق في حضور جلسات المحاكمات الجنائية التمهيدية طبقا للتعديل الدستوري السادس . وفي الشهور التي تلت ذلك القرار ، أصدر عدد كبير من قضاة المحاكم الصغرى أحكاما تعكس هذا القرار للمحكمة العليا . ومعظم هذه الأحكام تتعلق بجلسات ما قبل المحاكمة ، ولكن

بعضها أدى إلى حظر دخول الصحافة إلى جلسات المحاكمة الفعلية ، وحرمانها من معرفة قرارات المحكمة .

وبعد ذلك بعام أصدرت المحكمة العليا حكما آخر (فى قضية مؤسسة رتيشموند الصحفية ضد ولاية فرچينيا) أدى إلى تهدئة الجو الى حد ما .

وفى هذا القرار أكدت المحكمة العليا أن التعديل الدستورى الأول يعطى الجمهور الحق فى حضور المحاكمات ، ولكن هذا القرار لم يغير القرار السابق الخاص بمنع الصحف من حضور الجلسات التمهيدية قبل بدء المحاكمة الفعلية .

ويمثل هذان القراران آخر مرحلة فى عملية الجدل التى استغرقت وقتا طويلا ، والتى نشأت على ما يبدو من التضامن فى تفسير التعديل الدستورى الأول والتعديل السادس . فالتعديل الأول ينص على خطر تدخل الحكومة فى الضريات الممنوحة للشخص ، وفى تأدية الصحافة لوظيفتها . أما التعديل السادس فيوفر لكل متهم الحق فى محاكمة علنية بواسطة هيئة محلفين غير منحازة .

ويقول القضاة والمحامون إن تغطية الصحافة لجلسات ما قبل المحاكمة ، وبعض انواع التغطية الصحفية أثناء المحاكمة الفعلية قد تؤدى إلى انحياز بعض المحلفين أثناء أو بعد اختيارهم للاشتراك فى المحاكمة . وهكذا تدمر الصحافة حق المتهم طبقا للتعديل الدستورى السادس . ويرد مؤيدو التعديل الأول على ذلك بالقول بأن منع الصحف من متابعة القضية ووضعها تحت أضواء الصحافة باستمرار وبحيث تركز على طريقة عمل الجهاز القضائى قد يؤدى إلى الإساءة إلى حق الجمهور فى معرفة ما يجرى فى المحكمة ، وتحرمهم من حقهم

في الحصول على المعلومات المناسبة والمتعلقة بمصلحة الجماهير . كما أنهم يشيرون أيضا إلى التعديل السادس الذى ينص على أن المتهم « سوف يتمتع بحق محاكمة سريعة وعلنية » .

وحتى صدور قرار المحكمة العليا في قضية « رتيشموند » فقد ظل التعديل الدستورى السادس هو المرجع الدستورى الواضح والوحيد في المحاكمات العلنية . وتقرر في قضية «جانيت » انه على الأقل بالنسبة للجلسات التمهيدية للمحاكمة ، فإن المتهم وحده هو صاحب هذا الحق الدستورى ، وليس الجمهور ولا الصحافة . ولكن في قضية « ريتشموند » أيضا قررت المحكمة العليا أن حق الجمهور في حضور المحاكمات الجنائية موجود بوضوح طبقا للتعديل الدستورى الأول .

وبرغم ذلك لايزال الجدل مستمرا حول المحاكمة العادلة ، وحرية الصحافة . ويستنكر المتمسكون بالتعديل الدستورى السادس صحافة الإثارة والتغطية الصحفية المثيرة التي قد تلحق الضرر بحقوق المتهمين . أما مؤيدو التعديل الدستورى الأول فيصرون على أن الحرية والعدالة تدفعان الثمن عندما يصر رجال تنفيذ القانون والقضاة على العمل سرا ، بغض النظر عن الدوافع التي تجعلهم يلجأون إلى السرية في عملهم .

وقد اتخذت محاولات حل هذا الجدل الطويل الأمد أشكالا عديدة . وقامت لجان مشتركة من المحامين والصحافة بإعداد دليل لإرشاد الصحفيين حول هذا الموضوع ، كما أن بعض الصحف تشترك في هذا الدليل الذى يصدر دوريا منذ أوائل الستينيات .

وبالإضافة إلى ذلك لجأ القضاة إلى علاج هذا الموقف

بالطرق المتاحة أمامهم عندما يعتقدون أن الصحافة قد تنتهك الضمانات الممنوحة للمتهم في التعديل الدستوري السادس (وعلى سبيل المثال تغيير مكان المحاكمة ، أو تأجيلها ، أو التحفظ على المحلفين في مكان مأمون بعيدا عن الصحافة .. إلخ) .

وقد نجحت بعض هذه المحاولات جزئيا . إن اللجان المشتركة بين المحامين والصحافة بالذات توفر مجالا يمكن فيه مناقشة وفحص الصراع الكامن بين التعديلين الدستوريين الأول والسادس بطريقة هادئة ، كما يمكن تبيان الصواب والخطأ في مواقف جميع الأطراف ، غير أن المشكلة الرئيسية مازالت مستمرة كما يؤكد قرارا المحكمة العليا . إن الصحافة من واجبها أن تعارض بكل الوسائل المتاحة أمامها الاتجاه إلى إجراءات قضائية مغلقة أم منع الجمهور من حضورها . كما أنه من واجبها أن تركز انتباه الجمهور على الشرور المختلفة التي قد تنشأ في نظام يتبع طريقة العدالة السرية في جلسات مغلقة .

إحباط محاولات استغلال الصحافة

إن المادة الثانية من بيان جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية حول مبادئ أخلاقيات العمل الصحفي تحث الصحفيين أن يكونوا يقظين « ضد كل من يحاول استغلال الصحافة لأغراض شخصية » وهذه مهمة شاقة « فالذين يحاولون استغلال الصحافة كثيرون ، وفي غاية الذكاء . وهذه هي بعض الأمثلة :

– ينظم السياسيون عادة اجتماعات خاصة لوسائل الإعلام . وهى مناسبات تثار فيها أخبار مشكوك فيها أو لا وجود لها . وهى تقدم للصحفيين على أمل أن الصحافة سوف تنشرها ، وهكذا توفر لهم دعاية مجانية عن صناديق الاقتراع .

– يحرص المتظاهرون الأجانب والمحليين على توقيت مظاهراتهم ، وتخطيط أنشطتهم بحيث تكون متاحة تماما للصحافة ، وهم يأملون من وراء ذلك فى توجيه نسبة غير متكافئة من اهتمام الرأى العام نحو أهدافهم ؛ ففى حرم الجامعات يحمل المتظاهرون لافتات ، ويهتفون بشعارات ، أو يحطمون النوافذ عندما يكون المصورون الصحفيون مستعدين لالتقاط صور لهم وتسجيل الحدث . وخلال أزمة الرهائن الأمريكيين فى إيران والتى استمرت ٤٤٤ يوما وبدأت فى نوفمبر ١٩٧٩ ، كان الغوغاء خارج مبنى السفارة الأمريكية فى طهران يثيرون حالة من الهياج عندما تظهر الصحافة فى الموقع . وعندما ينصرف الصحفيون كانت جماهير الغوغاء تنصرف هى الأخرى .

– يبعث منتجو الطعام بوصفات شهية باستمرار إلى المحررين المسئولين عن ملحق الطعام فى الصحيفة ، وجميع الوصفات تحمل أخبارا عن منتجات الشركة من الطعام بوجه خاص أو بوجه عام ، والمنتجون يأملون من وراء ذلك فى أن يكثر الطلب على نوع من الحساء ينتجونه أو علب من التونة يبيعونها ، وذلك دون أن تدفع الشركة شيئا مقابل هذه المساحة الإعلانية .

وفي هذه الحالة ، وفي المحاولات الأخرى المماثلة لاستغلال الصحافة ، فان الصحفيين عليهم أن يشقوا طريقهم هنا بحرص . إنهم مسئولون عن منع استغلال الصحيفة ، ولكنهم في نفس الوقت لايريدون تجاهل أية أخبار حقيقية قد تكون موجودة وتهم القارئ .

إن المؤتمرات الصحفية للسياسيين قد تكون مخططة حقا ، ولكن يجب تغطيتها مع الأخذ في الحسبان أن شيئا ما يستحق النشر قد يظهر في المؤتمر . وإذا لم يحدث شئ جدير بالنشر .. فإن الصحفي يجب أن يكون على درجة من الاحتراف بحيث يعرف متى يهمل القصة ، وألا يقدم موضوعا تافها لمجرد تبرير قضائه بعض الوقت في المؤتمر .

وبعض المتظاهرين قد يعتبرون مزيفين ، ولكن آخرين قد يمثلون الطريقة التي تستطيع جماعة لاصوت لها أن تعرض بها قضاياها . وفي الحالة الأولى لايستحق المتظاهرون المزيفون أكثر من سطور قليلة لتسجيل الحدث ، أما الحالة الثانية فإنها تستحق التغطية الإخبارية فعلا .

وكثير من وصفات الطعام التي تظهر في صفحات الطعام تستحق النشر ، لأنها تخدم غرضا نافعا . ولكن يجب على الصحفي أن يحترس من ذكر اسم الشركة المنتجة لهذا الصنف أو ذاك ، كما أن الإشارة إلى حجم المنتج بطريقة تشير إلى عبوات معينة للشركات المنتجة يجب الاحتراس منها؛ للتقليل بأكبر قدر ممكن من استغلال الجريدة في الدعاية .

وعندما يطلب أحدهم من الصحيفة تغطية حدث معين ، فإنه قد يكون لديه أخبار تستحق النشر . ولكن من المؤكد في نفس الوقت أنه يحاول استغلال الصحيفة بدرجة في تحقيق

مصلحة تخصه . ووظيفة المحرر هنا أن يحصل منه على الأخبار الحقيقية ، وأن ينشرها ، وفى نفس الوقت يفصل عنها النواحى التى تخدم أغراضا شخصية .

واستغلال الصحافة ليس قاصرا على الخارجين عنها إن المحررين الذين يختلقون الأخبار عن طريق كتابة الخطب الشخصيات العامة ثم نشر أخبارها فى الصحيفة ، والذين يثيرون المتظاهرين لزيادة مستوى العنف فى المظاهرة حتى تنال اهتماما أكبر من الصحيفة ، وكذلك الصحفيون الذين يوجهون أسئلة متفقا عليها سابقا مع المصدر ، أو الذين يعدون المرشح بتغطية واسعة إذا هو شن هجوما قاسيا على خصم معين .. كل هؤلاء الصحفيين يسيئون استغلال وظيفتهم الصحفية .



[هذه الفقرة قد تثير لنا المشاكل .. وهذه تثير الجدل أكثر من اللازم .. لا .. لن نستطيع أن ننشر ذلك : وهذه الفقرة قد تسيء الى قرائنا : ياالهي: إننا قد نفقد بعض المعلنين إذا نشرنا هذا الكلام:]

Paul Szep, *The Boston Globe*

« بريشة بول زيب — من صحيفة بوسطن جلوب »

المادة الثالثة

استقلال الصحفى

على الصحفيين أن يتجنبوا التصرفات غير اللائقة ، أو الظهور بمظهر غير لائق ، وكذلك عليهم أيضا تجنب اى تضارب فى المصلحة ، أو ما يدل على هذا التضارب ، وعليهم ألا يقبلوا اى شئ ، وألا يسعوا وراء اى نشاط قد يؤثر او يبدو انه يؤثر فى كرامتهم وأمانتهم .

إن الرجال والنساء الذين يعملون فى الصحافة لا يمكن أن يسمحوا لدوافعهم بأن تكون محل شك . إن هدفهم الوحيد يجب أن يكون خدمة القواعد الأخلاقية الأساسية للصحافة ، وهى إعلام الجمهور بأمانة وكفاية بقدر الإمكان بالأحداث الجارية فى المجتمع وفى العالم من حولهم . وعليهم ألا يستخدموا هذا الدور المنوط بهم لخدمة أى غرض أو أى هدف آخر .

حسن .. ولكن من الناحية العملية ، ما الذى يشكل تصرفا غير لائق من جانب الصحفى ؟ ، وكيف نعرف أن هناك ضررا ناشئا من تضارب المصلحة بين الصحفى وبين وظيفته ؟

يقول أمين الخزانة فى إحدى المقاطعات إنه إذا عرض عليك المصدر الذى تراه كل يوم أن يدفع لك ثمن فنجان القهوة يوميا ، فهل يؤدى ذلك إلى تنازل الصحفى عن أمانته إذا قبل

ذلك ؟ وإذا كان العرض هو شراء شراب بدلا من قدح القهوة .. أو زجاجة كاملة من الويسكي القديم .. أو أن يسمح لك باستخدام الكابينة الخاصة به في الجبل .. فما النقطة التي يصبح الصحفي عندها مدينا لمصدر أخباره بالدرجة التي يمكن اعتباره عندها غير جدير بتغطية هذا المصدر بدون أي انحياز ؟

وإذا تم تعيين الناشر في لجنة الولاية لتحديد أسماء الأنهار والجبال ، هل يمكن الشك في حياد الصحيفة بعد ذلك ؟ وإذا كان هذا الناشر ضمن الأوصياء على جامعة الولاية، أو كان عضوا في مجلس إدارة شركة محلية لإنتاج الأدوات الماكينات ، أو تم انتخابه في وظيفة عامة .. ففي أي الأحوال يمكن اعتبار أن الناشر قد تنازل عن أمانته الصحفية ، وعن أمانة صحيفته ؟

إن أبسط مدخل للاجابة عن هذه الأسئلة هو استخدام المدخل المطلق . وهناك قصة ضابط البوليس في شيكاجو الذي كان يتحدث عن رجال الدورية الذين سقطوا في إغراء الرشوة فقال : إن الأمر كله يبدأ بسيجار !! .، وهو يعني أنه متى تم تجاوز الحد الأخلاقي الفاصل ، فإن حجم أو طبيعة الرشوة لايهم بعد ذلك . ووجهة النظر هذه تنعكس على كثير من قواعد الصحف التي تحظر بشدة على الصحفي أن يقبل أي شئ له قيمة من مصدر أخباره .

ولكن استخدام سياسة الخطر المطلق قد تؤدي إلى مواقف محرجة وغير عملية . مثلا .. المراسل الحربي لا يستطيع أن يغطي القتال في الجبهة دون اللجوء إلى استخدام وسائل الانتقال الحربية للجيش . وعلى مستوى آخر عادي ، هل يتعين

على الصحفى أن يرفض فنجان القهوة الذى يعرضه عليه أمين الخزانة فى المقاطعة ، أو يصر على أن يدفع ثمن غدائه إذا كان يغطى الاجتماع الأسبوعى لجماعة الروتارى ؟ . إن رئيس قسم الأخبار المحلية يتوقع منك أن تحتفظ بعلاقات ودية مع مصادرك ، وإذا اتخذت موقفا يظهر منه أنك تعتبر نفسك أكثر أمانة وخلقا من المصدر ، فإن هذا لن يسهل لك عملك معه .

الأخطار الكامنة

وبالرغم من ذلك ، فإن أية معالجة أخرى لهذا الموضوع غير المدخل المطلق قد يكون من الصعب العيش معه من الناحيتين الخاصة والمهنية . إن العمل الصحفى بطبيعته يتضمن مواقف عديدة تنطوى على عدم اللياقة أو على مايبدو أنه عمل غير لائق . وهذه هى بعض الأمثلة :

- إن الكتاب الرياضيين الذين يعملون أيضا كمساعدين للحكام لتسجيل الأهداف فى مباريات لعبة البيزبول ، ويتقاضون أجرا عن ذلك قد يجدون أنفسهم فى مواقف معقدة من تضارب المصلحة فى أية ليلة ، وقد يسبب لهم ورطة . والصحفيون الذين يقبلون السفر ، والطعام ، والإقامة من الفرق الرياضية التى يغطون نشاطها يثيرون الشك فى عدم انحيازهم .

- وكتاب السياحة الذين يقبلون رحلات مجانية قصيرة إلى جزر هاواى أو إلى البرازيل تمولها شركة طيران ، أو أحد الأماكن السياحية هناك ، قد يشككون قراءهم فى مدى موضوعية مايكتبونه عن هذه الرحلات .

- والصحفيون الذين يكتبون عن الطعام يواجهون مخاطر مماثلة . ففى مسابقة قومية لطهى الفراخ تنظمها شركتان

لإنتاج الطعام ، قبل أربعون محررا (من ستين من المحررين الذين حضروا المسابقة) الطعام - والانتقال ، والشراب ، والإقامة في الفندق على حساب منظمي المسابقة . (وحتى رؤساء هؤلاء المحررين لم يكونوا أكثر حذرا . ففي المؤتمرات السنوية لجمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية في واشنطون تقام عادة حفلات كوكتيل فخمة تنظمها وتمولها شركات إنتاج السيارات . وقد أوقفت هذه الحفلات ، ولكن مازالت هناك حفلات الغذاء ، والمناسبات الأخرى التى تقام لرؤساء التحرير : بواسطة جماعات لها مصالح خاصة تريد تحقيقها عن طريق العلاقات الودية مع رؤساء تحرير الصحف .

- وهناك أيضا رئيس التحرير أو الكاتب الصحفى الذى يقبل دعوة من دولة إسرائيل للقيام بجولة في دول الشرق الأوسط على حساب إسرائيل ، هذا الصحفى قد يعود ولديه فهم أفضل للصراع فى المنطقة ، ولكنه سيعود وقد اكتسب انحيازا لإسرائيل ، أو على الأقل سيبدو منحازا لمن دفعوا له ثمن رحلته .

- وفى كل عام تقام قرابة ٢٠٠ مسابقة تنظمها مختلف الوكالات التجارية أو جماعات المصالح الخاصة ، وهى جميعا مفتوحة أمام الصحفيين . وهناك جوائز لأفضل مقال عن السيجار ، أو عن الأثاث ، أو صناعة البترول ، وعن منتجات أخرى عديدة أو خدمات أو قضايا معينة . هذه الجوائز تبلغ قيمتها ربع مليون دولار سنويا تدفع نقدا . والسؤال الذى يثور هنا : كم من المقالات تتم كتابتها بطريقة تضمن لها الفوز فى هذه المسابقات ؟

ومن المؤكد أنه ليست كل هدية مجانية أو جائزة تقدم بغرض إفساد الصحفى . إن المصورين الصحفيين الذين قاموا بتغطية الأوليمبياد الشتوى لعام ١٩٨٠ تلقوا لفافات بها

هدايا من شركة لإنتاج آلات التصوير . من الواضح أن الهدف هو تشجيعهم على استخدام هذه الكاميرات . وحفلات الكوكتيل التى تقيمها شركات صناعة الورق فى مؤتمرات الناشرين ما هى إلا محاولة لترويج مبيعات ورق الصحف ، وليس الدعاية للشركات فى هذه الصحف . والمسابقات السنوية التى يجريها الاتحاد التجارى تقام بغرض التعرف على الصحفيين المتخصصين الممتازين ، وذلك بعد نشر مقالاتهم ، وليس كحيلة ذكية للتأثير فيما يكتبونه مقدما .

ولكن إذا قبل الصحفيون - بما فى ذلك المصورون والناشرون - شيئا ذا قيمة من أى مصدر خارجى ، فإن هذا العمل قد يؤدى إلى افتراض أن شيئا ما أو أن شخصا ما يتم شراؤه . ومثل هذه الافتراضات ثمنها غال لسمعة الصحفى ؛ بحيث يجدر به أن يتجنب مخاطرها .

وهكذا ، فإنه فى الحالات التى لايتضح فيها الفارق تماما بين الأمانة وبين عدم الأمانة ، على الصحفى أن يكون قادرا على الاجابة بكلمة لا عن السؤالين التاليين :

هل قبول هذه الخدمة المعروضة (سواء أكانت هدية مجانية أم الاهتمام بطلبات الصحفى أم رحلة مجانية) ستؤدى بالصحفى إلى كتابة القصة عن الذى قدم له الهدية أو الخدمة بطريقة خاصة ؟

وحتى إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بالنفى .. فهل معرفة هذه الخدمة أو الهدية لدى القراء سيؤدى إلى نشوء انطباع لديهم أننى قد بعت نفسى بطريقة أو بأخرى ؟ على الصحفى أن يجتاز هذا الامتحان المكون من سؤالين معا بنجاح « كورقة اختبار » ؛ حتى يبتعد عن المشاكل .

عندما يتورط الصحفي

ليست كل مشاكل تعارض المصالح بالنسبة للصحفي ناشئة عن الهداية المجانية ، ولاهي أيضا قاصرة على كتاب الرياضة والسياحة وصفحات الطعام . فهناك أيضا المحررون الذين يكلفون بكتابة قصص فى نواح مختلفة ، ورؤساء التحرير والناشرون ، وأصحاب الصحف .. كل هؤلاء لهم مشاكلهم مع تعارض المصالح .

ومعظم هذه المشكلات تنشأ عندما يرتبط الصحفي بطريقة ما مع أشخاص ، أو وكالات ، أو قضايا يقوم بتغطيتها لصحيفة من الناحية الإخبارية .

هذا الارتباط قد يكون عرضا أو ارتباطا رسميا . وقد يكون الهدف من ورائه روح الشعور بالمسئولية ، وهو أمر يستحق الثناء ، وقد يكون الهدف مجرد الطمع والجشع الشخصي ، ولكن المحصلة النهائية هو ازدواج فى الولاء يؤدى فى كثير من الأحيان إلى تهديد أمانة الصحفى وكيانه .

إن الأخلاقيات المميدة والسيئة فى هذا المجال يصعب تحديدها . فالصحفيون ليس متوقعا منهم أن يعيشوا حياة مطهرة تماما ، أو أن ينقطعوا عن المشاركة فى أى شئ عدا مهنتهم . فهم ينتمون إلى الأحزاب السياسية ، وإلى دور العبادة . وهم - أى الصحفيون - ينضمون إلى مختلف جماعات المجتمع ، وأبناؤهم يذهبون إلى المدارس ، وبعض هذه المدارس من النوع العام ، وبعضها خاص ، والأبناء يشاركون فى نشاط المدارس والجامعات سواء أكان فى المسرحيات التى تقدمها المدرسة ، أم ضمن الفرق الرياضية . وزوجات الصحفيين أعضاء فى أندية البريدج . وأزواج الصحفيات أعضاء فى أندية الجولف أو الأندية الاجتماعية الأخرى . وقد يشترك بعضهم فى المباريات الخاصة بأنديتهم ، ومن الممكن بعد هذا كله تخطيط سيناريو يبدو فيه الصحفى

متورطا في مشكلة تعارض مصالحه هنا مع واجبة الصحفي ، كما أن اشتراكه وعائلته في مختلف أوجه نشاط الجماعة قد يشكل تهديدا لأمانته الصحفية . ولكن المخاطر ليست كبيرة هنا .

غير أنه ما أن يتم تجاوز هذا المستوى حتى تجد نفسك أمام أسئلة محيرة :

لنفترض مثلا أن المندوب الصحفي إلى جانب انتمائه الى حزب سياسي ، يؤيد بقوة مرشحا معينا إلى الدرجة التي يسهم فيها في حملة هذا المرشح الانتخابية ، كأن يلصق على سيارته منشورات الدعاية للمرشح ، أو أن يصطحب المرشح في سيارة الصحفي الخاصة إلى اجتماع في الحي . وقد فقد أحد الصحفيين وظيفته لأنه فعل ذلك .

أو لنفترض أن محررا مكلفا بتغطية حملة مرشحة معينة وأنه وقع في غرامها ، ولكنه يواصل الكتابة عن حملتها الانتخابية ، أو محررة تقع في غرام مرشح وتكتب عنه في الصحيفة ..

أو لنفترض أن محررا صحفيا يساعد مرشحا أو موظفا عاما بكتابة بياناته الصحفية ، وتقديم النصائح له فيما يتعلق بالاستفادة من وسائل الإعلام ، لقد كان ذلك شائعا في الصحافة الأمريكية في الماضي ، ولكنه تصرف غير مقبول حاليا في معظم الصحف .

وعلى الطرف الاخر من ميزان الأشياء غير المقبولة للصحفي ، أن يعمل الصحفي في منصب سياسي ، بينما يظل يعمل أيضا في جريدته . إن الصحفيين الذين يفعلون ذلك، وكذلك زملاءهم ، وجرائدهم يعتبرون قد تنازلوا عن أمانتهم

بطريقة مينوس من علاجها

وبرغم ذلك يبدو أن هناك نوعا من الازدواجية موجودة فعلا فى الصحافة . ففى المدن الصغيرة كثيرا ما نجد رئيس التحرير أو المندوب الصحفى عضوا فى مجلس المدينة ، أو فى لجنة الحى ، أو فى مجلس إدارة المدرسة . وفى كل من الصحف الكبرى والصغرى نجد أن الناشر يعتبر نفسه مستثنى من قاعدة عدم الجمع بين العمل الصحفى والاشتغال بالسياسة .

إن هؤلاء الصحفيين من شاغلى المناصب العامة قد لايكونون مسئولين مباشرة عن التغطية الإخبارية للمكاتب التى يعملون بها ، ولكن مجرد مشاركتهم فى الشئون السياسية سوف يؤثر حتما على التغطية الاخبارية لهذه الشئون السياسية بواسطة زملائهم المكلفين بذلك . وهنا يبدو تعارض المصالح واضحا بطريقة كلاسيكية .. ولكن لماذا يسمح الصحفيون بحدوث ذلك ؟

إن الصحفيين الذين يشاركون بنشاط فى السياسة ، حتى إلى درجة تولى منصب عام ، يدافعون عن هذه المشاركة لسببين ، أولا .. إن مشاركتهم كما يقولون تتيح لهم نظرة فاحصة فى عالم السياسة ، وفهم العمل السياسى يؤهلهم فى المدى البعيد لتغطية الأحداث السياسية أو التعليق عليها . وثانيا .. إنهم يقولون إن عليهم التزام – كمواطنين وأعضاء فى الجماعة لديهم معلومات كافية – أن يتحملوا جانبا من المسئوليات المدنية . وهم يتساءلون : من أكثر منا فى المدينة استعدادا لهذا العمل ؟!

ولكن معظم الصحفيين لايقبلون هذه التبريرات . وبالنسبة للمحررين ، ورؤساء التحرير ، والناشرين فإنهم يرون أن الانغماس فى السياسة الحزبية ، أو السعى للحصول على منصب عام فى الانتخابات يعتبر مخاطرة كبرى بالنسبة لأمانة وسمعة الصحفى ، ولايجوز الإقدام عليها . والواقع أنه كما كتب أ . م . روزنتال فى صحيفة « نيويورك تايمز » يقول: « إن الصحفى عليه أن يتخلى عن أى لون من النشاط السياسى ماعدا حقه فى التصويت فى الانتخابات . وهذا هوالثمن الذى ندفعه لكوننا رجال صحافة » .

وحتى فى القضايا التى لاغبار عليها

إن ثمن اشتغال الصحفى بعمل آخر غير عمله الصحفى قد يصبح عاليا عندما لا يكون هذا العمل فى السياسة ، وإنما فى الوكالات أو فى القضايا المدنية . وبعض هذه الوكالات أوالقضايا قد تكون لاغبار عليها ولا تثير الجدل . وهذه هى بعض الأمثلة :

– أحد المحررين تم انتخابه رئيسا لجمعية تحسين الحى . وقد طلب منه رؤساؤه فى الصحيفة الاستقالة من منصبه ؛ لأنه قد يتطلب منه اتخاذ مواقف معينة حول قضايا تخطيط الحى الذى تغطيه الصحيفة .

– انتقد مدير التحرير فى إحدى صحف الغرب الأوسط ناشر الصحيفة فى مقال بقسم الشكاوى ؛ لأن الناشر كان يقود حملة لإقناع المجلس النيابى للولاية ببناء استاد رياضى من الأموال العامة ؛ بحيث يكون مجاورا لمبنى الصحيفة .

– رفض أحد رؤساء التحرير فى صحيفة « لوس انجيليس

تايمز » الدعوة الموجهة إليه ليصبح عضوا فى مجلس محلى بهدف إلى الدعوة إلى الحلول السلمية لمشاكل المساواة العنصرية فى مدارس المدينة ؛ لأنه أحس بأن تغطية صحيفة المشكلة قد تفقد مصداقيتها إذا أصبح عضوا فى هذا المجلس .

– وفى فلوريدا أسهم عدد كبير من الناشرين بأموال ضخمة لشن حملة لمعارضة إنشاء كازينو القمار فى الولاية . وقد احتج الصحفيون فى صحف الولاية ؛ لأنهم شعروا بأن حيادهم فى تغطية هذه الحملة كان موضع تساؤل بعد موقف ناشريهم .

وفى هذه الأمثلة ، وفى حالات أخرى كثيرة مماثلة لها ، كان الموضوع الأساسى فيها هو مشكلة تضارب المصالح ومثلما رأينا فى حالة اشتراك الصحفى فى العمل السياسى ، نجد هنا أيضا أن هناك وجهات نظر مختلفة حول هذا الموضوع .

إن بعض رؤساء التحرير والمحررين الصحفيين يرون أن مفهوم الصحفى المتطهر – والذى يتعين عليه أن يبتعد تماما عن أية مشاركة فى الوكالات والقضايا المدنية – هو مفهوم غير واقعى . وكما يقول يوجين باترسون فى صحيفة « سان بتيرزبرج تايمز » : إن علينا جميعا مسؤليات مدنية ، وسوف نصبح مواطنين سيئين إذا لم نعمل شيئا حيال هذه المسئولية .

وفى الجانب الآخر من النقاش حول هذا الموضوع نجد هؤلاء الذين يعتقدون أن الأشخاص الذين يقومون بالتغطية الإخبارية لايمكنهم – بأى حال من الأحوال – أن يكونوا على صلة بالقضايا ، أو الأشخاص ، أو المنظمات التى تصنع هذه

الأخبار . ويقولون أيضا إنه لا يوجد شئ اسمه القليل من العمل (القليل من المشاركة) . وهناك حالة أحد رؤساء التحرير الذى قطع تماما اتصالاته الاجتماعية مع زملائه السابقين فى الدراسة بعد أن أصبح لهم مكان بارز فى الشئون المدنية والسياسية وفى دنيا الأعمال . وقد فعل ذلك ليتجنب أى احتمال – ولو كان ضئيلا – للتنازل عن أمانته الصحفية .

ومن أجل البحث عن موقف متين يعتبر حلا وسطا يرى بعض الصحفيين أن المسافة فيها الإجابة على هذه المشكلة ؛ فمثلا إذا كان كاتب صحفى رياضى أو رئيس قسم اقتصادى فى الصحيفة يستطيع أن يخدم فى مجلس إدارة جمعية لها هدف اجتماعى بدون أن يلحق الضرر بمصداقية الصحيفة ، فله أن يفعل ذلك . أما المندوب الصحفى الذى يغطى أخبار هذه الجمعية فلا يجوز له أن يسهم فى نشاطها .

ويرى آخرون أنه يمكن الدفاع عن مشاركة الصحفيين فى النشاط الاجتماعى أو السياسى فى مجتمعاتهم إذا عرف القراء مقدما وبالكامل ذلك . وقد حدث فعلا أن نشرت صحيفة « لويستون تريبيون » – وهى صحيفة يومية فى ولاية أيداهو – ذات مرة وبالتفصيل قائمة بأسماء جميع العاملين فيها فى مجال التحرير ، والذين لهم ارتباطات اجتماعية أو سياسية أوفى دنيا الأعمال .

ولكن من الممكن أن يكون أفضل مدخل عملى لهذه القضية أن يسأل كل صحفى نفسه : لماذا توجه إلى الدعوة للانضمام لمجلس إدارة هذه الوكالة (أولعضوية تلك اللجنة ، أو الاتحاد أو إلى حملة جمع التبرعات) ؟ . هل لأننى قادر ومؤهل تماما لهذه العضوية ؟ ، أولأن أحدهم يأمل بطريقة ما أن يستغل عملى

في الصحيفة لكي يحصل على تغطية إخبارية مواتية له ، أو لاستغلالي الضغط على طرف آخر ، أو لتوفير دعاية غير صحيحة ولكنها مفيدة لهم ؟ إن الإجابة بأمانة عن هذه الأسئلة ستوفر للصحفي العاقل أي توجيه قد يحتاج إليه قبل أن يتخذ قراره بالانضمام إلى هذه الجمعية أو إلى تلك الوكالة .

وهناك أسئلة أخرى مماثلة يجب أن يوجهها آخرون في العمل الصحفي لأنفسهم :

– الناشرون الذين يمتلكون عددا كبيرا من الأسهم في الشركات أو في المصانع التي يغطيها محررو الجريدة .

– رؤساء التحرير الذين تدعو هم وزارة الدفاع لجولات في المنشآت الدفاعية .

– ومراسلو الصحف في واشنطون الذين يتلقون دعوات دائمة إلى الحفلات التي يقيمها الكونجرس في المناسبات الاجتماعية أوالدعوات التي يتلقونها من كبار المسئولين في الوزارات المختلفة .

إن مشكلة تضارب المصالح أو تعارضها تظهر بكل الأشكال وبكل المظاهر المتخفية في الصحف . وكل من يعمل في الصحافة سوف يواجهها إن عاجلا أو آجلا ..

الصدق والدقة



Bob Englehart, *The Hartford Courant*

« بريشة بوب انجلهارت – من صحيفة ذي هارتفورد كورانت »

المادة الرابعة

الصدق والدقة

إن الحصول على ثقة القارئ هو أساس الصحافة الجيدة . ويجب بذل كل جهد ممكن لضمان أن يكون المحتوى الإخباري للصحيفة دقيقا ، وخاليا من أي انحياز ، وفي نطاق الموضوع ، وأن تغطي القصة جميع الجوانب وتنشرها بعدالة . والمقالات أيضا والتحليلات و التعليقات يجب أن تتمسك بنفس مبادئ الدقة في التعرض للحقائق مثلما تفعل القصص الإخبارية ..

أما الأخطاء الهامة في تقديم الحقائق ، أو الأخطاء التي تنجم عن الحذف فيجب تصحيحها فورا وفي مكان بارز ..

في أي عمل سريع الخطى مثل الصحافة ، تعتبر الأخطاء أمرا لا مفر منه . والمحررون الصحفيون يحاولون تجنب هذه الأخطاء ورؤساء التحرير يحاولون القضاء عليها ، والمراجعون يبحثون عنها دائما . وبرغم ذلك كله فإن الاسم الخطأ في الهجاء ، أو العمر الذي جرى تبديله ، أو كلمات المصدر المغربلة (المختصرة) تجد دائما طريقها إلى النشر ، برغم كل هذه الجهود لمنعها . وهذه الأخطاء تقع عادة بدون قصد ، وترجع ببساطة إلى طبيعة المهنة . ولكن بعض هذه الأخطاء قد يكلف الصحيفة كثيرا ، ويكلف أيضا الأشخاص الذين شوهت صورتهم أو كلامهم في الصحيفة .

وكلما عثر أحد القراء على غلطة في الصحيفة ، فإنها تصبح في نظر هذا القارئ وفي نظر أصدقائه الآخرين أقل جدارة بالثقة : ويتساءل القارئ : إذا كانوا في الصحيفة لايعرفون كيف يتهجون اسمي بطريقة صحيحة ، ترى كم من الأخطاء الأخرى ترتكبها هذه الصحيفة يوميا ؟! هذا النوع من تآكل ثقة القارئ بصحيفة يتم بطريقة تراكمية . وثمنه غال بالنسبة للجريدة . ان الأخطاء قد تكون مكلفة جدا إذا رفع أحدهم دعوى قذف ضد الجريدة ، فمعنى ذلك لجوء الصحيفة للاستعانة بمحامين يكلفون الكثير للدفاع عنها ..

ولهذا فإن هناك من الأسباب القديمة ما يؤكد صحة تعليمات وكالة أنباء « انترناشيونال نيوز سرفيس » لمحرريها التي تقول : حاول الحصول على الأخبار أولا ، ولكن قبل ذلك احرص على أن تكون الأخبار صادقة وخالية من الأخطاء .. إن الدقائق القليلة الإضافية التي قد يقضيها المحرر في التأكد من الخبر والأسماء والتواريخ والأماكن ومراجعتها تمثل استثمارا سليما في مهنة الصحافة .

ولكن هناك أيضا بعض الانحرافات عن الدقة الصحفية لا يمكن وصفها بأنها أخطاء بدون قصد . وهذه الأخطاء قد تكون لها آثار مدمرة لسمعة المؤسسة الصحفية . مثلا :

— نشر محرر كبير ذات مرة في صحيفة بإحدى المدن الصغرى وصفا حيا لمباراة يتصارع فيها الديكة ، وهو عمل غير قانوني جرى في أحد المزارع القريبة . وإضطر الصحفي بعد ذلك إلى الاعتراف بأن الأمر كله كان زائفا ، وأنه اخترع القصة . وهكذا اضطرت صحيفة أخرى نقلت القصة عنه إلى حذفها بالكامل ، وحجبها عن القراء في منطقة أخرى ، وحاول

الصحفي الدفاع عن نفسه فقال إن ماوصفه جرى فعلا ، ولكن منذ مدة في مكان ما بالمنطقة ، ولكن هذا الدفاع لم يجد في إصلاح الضرر الذي وقع . وهناك أيضا الصحفيون الذين يتعمدون زيادة الإثارة : فيضيفون كلاما من عندهم إلى نصوص أقوال المصادر ، وهذا يعتبر هو الآخر نوعا من التزييف السيئ السمعة . مثلا :

– نشرت صحيفة يومية في مدينة كبرى عمودا تحت عنوان « العمدة يتكلم » . وقدمت الصحيفة العمود وكأنه كلام العمدة وملاحظاته الشخصية فعلا بدون أي تعديل عليه . وكان العمدة محل انتقاد من الصحافة . وكان هذا العمود من إعداد كاتب دائم بالجريدة ، وكان يهدف منه إلى التهكم على العمدة والسخرية منه . ولكن المحاولة فشلت بسبب العنوان غير المنصف الذي صدقه كثير من القراء ، واعتقدوا أن هذا هو كلام العمدة فعلا ..

– بعث مراسلان لصحيفة محلية بموضوع صحفي مع الصور لمزارع أنتج نوعا من المخلل فيه ألوان العلم الأمريكي الحمراء ، والبيضاء ، والزرقاء . والتقطت وكالة أنباء القصة المثيرة ، وقامت بتوزيعها على الصحف التي تتعامل معها . وكان من الواضح طبعا أنها مزيفة من الألف إلى الياء . ووصفها المراسلان بأنها قصة فكاهية ، يقصدان منها نوعا من المبالغة والسخرية ، ولكن الجريدة فصلتهما .

نستسمحكم العفو عن هذا الخطأ

عندما تظهر أية غلطة في الصحيفة – سواء أكانت هذه الغلطة ناتجة من خطأ في الآلة الكاتبة ، أم نتيجة لخدعة وقع

فيها المحرر فإنه يجب أن يكون هناك تصحيح للخطأ فورا ، ويجب أن يكون تصحيحا أمينا ، وعليه عنوان مناسب ، وكلماته صريحة ، ومنشور فى مكان بارز ، وألا يوضع التصحيح فى مكان غير ظاهر بالقرب من الإعلانات المبوبة ..

– حدث مرة أن نشرت صحيفة جامعية موضوعا على أربعة أعمدة ، وكتب عنوانه ببنط كبير يتهم رئيس الجامعة بأنه يخفض الاعتمادات المخصصة لخدمات الطلاب حتى « تزداد المبالغ المخصصة للمدربين الرياضيين » . ولم يكن ذلك صحيحا بالمرة ، ونشرت الصحيفة تصحيحا فى اليوم التالى . غير أن التصحيح كان عبارة عن خبر من فقرتين فى الجزء الأخير من الصحيفة ، وببنط أصغر بكثير جدا . واعترفت الجريدة فى التصحيح أن ماذكره رئيس الجامعة فعلا أنه ينوى زيادة الاعتمادات المخصصة للتدريس على حساب بعض الخدمات الإدارية ..

– وفى قصة أخرى مشابهة ، نشرت صحيفة قصة صحفية طويلة عن شاب محلى أنهى تعليمه الجامعى فى زمن قصير جدا . وفى جزء هام من القصة قال المحرر نقلا عن الشاب « إن هذا أمر سهل إذا كان لديك عقل ذهبي » وأصبح الشاب عرضة للسخرية من زملائه ، فشكا إلى الصحيفة التى نشرت له فى الحال تصحيحا صغيرا للغاية قالت فيه إن ماذكره الشاب فعلا هو : أن هذا أمرسهل إذا كان لديك هدف معين .

وفى كلتا الحالتين نجد أن الصحيفتين استجابتا فنيا للالتزام بتصحيح الخطأ . ولكنه لم يكن تصحيحا سليما يؤدى إلى رفع الضرر الذى وقع بصورة مناسبة . ومن الناحية

العملية فإن معظم التصحيحات لا يسهل نشرها في نفس المكان الذي نشرت فيه القصة الأصلية بالضبط ، ولا بنفس بنط العناوين التي استخدمت من قبل في القصة التي تحمل الخطأ . ولكن هناك طرقا يعرفها الصحفيون ، ويمكن أن تجعل تصحيح الخطأ فعالا . وقد بدأت معظم الصحف في السنوات الأخيرة في اللجوء إلى هذه الطرق .

وعلى سبيل المثال تخصص الصحيفة أماكن ثابتة لتصحيح الأخطاء ، وتستخدم هذه الطريقة ثلاثة أرباع الصحف الواسعة الانتشار ، ومعظم الصحف الصغيرة أيضا.

وفوق هذه الأماكن يوجد عنوان ثابت يحمل كلمة « تصحيح » بصورة واضحة ، أو ما يشبه ذلك في مكان ثابت يوميا (ولكن في الصفحة الثانية ، أو في نهاية ملخص الأخبار بالصفحة الأولى) . وهكذا تلفت الصحيفة نظر القارئ للأخطاء المراد تصحيحها . وهذه الطريقة تحقق تأكيدا عادلا للتصحيح بدون الاضطرار إلى وضعه بنفس بنط العنوان الأصلي والمكان الذي نشرت فيه القصة الأصلية التي تحمل الخطأ .

ويرغم ذلك فإن سجل الصحافة من هذه الناحية ليس سليما دائما . فقد سألوا رؤساء الأقسام الصحفية في استقصاء أجري عام ١٩٧٠ عن عدد التصحيحات التي تم إجراؤها في صحفهم في شهر . وقال ثلثا الصحفيين إن النسبة تراوحت من تصحيح واحد في الشهر إلى خمسة تصحيحات .

ومن السهل افتراض أن أكثر الصحف تدقيقا ونظاما تخطئ أكثر من خمس مرات في الشهر (فصحيفة « وول ستريت جورنال » تنشر ما بين ٣٠ إلى ٥٠ تصحيحا

وتوضيحها كل شهر) . وفي الوقت الذي تم فيه اجراء هذا الاستقصاء بين كبار الصحفيين ، لم تكن الكثير من الأخطاء قد تم تصحيحها . وفي السنين الاخيرة أصبحت نسبة التصحيح أعلى بكثير من الماضي .

وبعض الأخطاء تقع عن طريق الحذف ، وليس عن طريق الإضافة . وكان هناك تردد واضح من جانب بعض رؤساء الاقسام الصحفية في الاعتراف بالكلام المحذوف ، وخصوصا في الجزء الهام من الخبر ، وحتى إذا كان الحذف قد تم بنية سليمة ، كان الصحفيون يترددون في نشر التصحيح اللازم للقراء .

ومن المفهوم أن معظم الصحفيين يكرهون أن يعترفوا بأنهم أخطأوا . وهم يبررون ذلك بأن معظم الأخطاء تافهة ، وأن الذين يشتكون من الأخطاء هم من النوع الذي يتصيد الخطأ . ولكن بالنسبة للقارئ الذي أصابه الضرر ، فإن هذا الخطأ يعتبر شيئا كبيرا ، ولابد من تصحيحه . واعتراف الصحفي بكل أمانة بخطئه سيفعل الكثير لإصلاح فجوة الثقة بين الصحيفة وقرائها ، وهي فجوة لا تستطيع الصحيفة أن تتحمل اتساعها .

أنت صحفي غير عادل ومنحاز !

إن تصحيح الأخطاء الصحفية قد يكون أمرا واضحا ، فمن الممكن معرفة مكان الغلط بسرعة ، وتصحيح هذا الخطأ والضرر الناشئ عنه إلى حد ما . أما التعامل مع الانحياز الذي قد يتسرب إلى التقارير الإخبارية فهو أمر أكثر تعقيدا .

إن تحديد متى وما إذا كان الخبر منحازا ليس إلا نوعا

من الآراء الشخصية . فالصحفي الذي يحاول أن يعمل باسم جميع قراء الصحيفة ، يختار من المواقف الأخبارية العناصر التي قد تبدو مهمة أو لها تأثيرها في أكبر عدد من القراء . ولكن كل قارئ يرى الأخبار من وجهة نظر شخصية ومدى تأثره بها ، ولذلك فهو يحس بالانحياز عند الصحفي إذا لم يكن الخبر المنشور يتفق مع القيم الشخصية القارئ أو يدعمها ، وكذلك أولوياته . ومعظم شكاوى القراء من الانحياز الصحفي يرجع إلى هذه المفاهيم ، فهي تفترض عملية « تطويع » للأخبار بدون أن يحدث ذلك فعلا .

وفي حالات أخرى قد تكون الشكوى من الانحياز لها مايبررها . وفي الماضي اعتادت الصحف أن تعطي المرشحين في الانتخابات لمنصب عام الذين يؤيدهم ناشرو الصحيفة مساحة إخبارية أكبر في صفحاتها . وكانوا كذلك يحظون بعناوين أكبر لموضوعاتهم ، وفي صفحات الرأي أيضا ، ولكن هذا التلاعب الواضح أصبح أمرا غير عادي اليوم وغير مقبول أيضا . ولكنه مازال يظهر من حين لآخر . وفي معظم الأحيان يظهر الانحياز بطرق أخرى مختلفة . وعلى سبيل المثال :

– كان السناتور هنري جاكسون من واشنطون قد رشح نفسه لكي يختاره الحزب الديمقراطي ممثلا له في انتخابات الرئاسة ، وألقى خطابا في حشد مؤلف من حوالي ٥٠ شخصا في أحد أنحاء فلوريدا . والتقط أحد مصوري وكالات الأنباء صورة للحفل من داخل جمهور المستمعين . وظهر في الصورة ثلاثة أشخاص فقط في الصف الأول ، أحدهم غلام صغير فوق دراجة ، وأمامهم مباشرة السناتور وهو يتحدث من على المنصة بحماس شديد . وعندما نشرت الصورة في معظم

أنحاء أمريكا دون التوضيح اللازم ، كان السناتور مثار سخرية القراء في كل مكان ؛ لأنه لم يتمكن من أن يجتذب أكثر من ثلاثة مستمعين لخطابه ، أحدهم غلام فوق دراجته . وكانت هناك صورا أخرى للحفل يظهر فيها العدد الحقيقي للحاضرين ، ولكن اختيار رئيس القسم من الوكالة لهذه الصورة بالذات التي يظهر فيها ثلاثة أشخاص فقط كانت مثار الحديث عن مدى الانحياز الصحفي ضد جاكسون .

- وحدث عند افتتاح المدارس في مدينة بوسطن في الخريف كالعادة ، وعندما كان تحقيق المساواة العنصرية ومنع التفرقة بين الطلبة البيض والسود في هذه المدارس قد بدأ ، كان رد الفعل تجاه هذا الموضوع قد اتخذ أشكالا عديدة . فقد تعاون جميع الأطفال تقريبا دون وقوع أية حوادث . وكان هناك بعض حوادث متفرقة من العنف بين البيض والسود من غير الطلبة . وكانت هناك أيضا مظاهر القبول السلمي للوضع عند بعض الآباء الذين تأثر أبناؤهم بسياسة المساواة . ولكن بعض الصور التي تم نشرها أظهرت الذين يلقون الأحجار على البوليس ، والبعض الآخر ظهر فيها الآباء وهم راكعون يبتهلون إلى الله في الصلاة . وكان من الممكن نشر الصورتين معا لإظهار التضارب في المشاعر ، ولكن معظم الصحف اختارت بدلا من ذلك أن تبرز صور الذين يلقون بالأحجار في حوادث العنف فقط . وقد أصبح الربط في الصحف بين المساواة العنصرية في أوتوبيسات المدارس ، وبين حوادث العنف أمرا شائعا في الصحف . وهكذا يساعد رؤساء الصحف بهذه الطريقة على دعم هذه الصورة عند القراء ، وإعطائهم انطباعا مشوها عن الواقع الإخباري لقصة الصدام بين البيض والسود .

– وفى إحدى الحملات الانتخابية كان المرشح الموجود فى المنصب هو المستفيد الأول من مؤتمر صحفى . فقد تم تصحيح جميع الأخطاء اللغوية والنحوية ، وضبط فقرات خطابه قبل النشر ، ولكن منافسه لم يحظ بمثل هذه المعاملة . وجاء خطابه فى الصحيفة حاويا لجميع أخطائه وخشونة أسلوبه مثلما فعل فى الحفل تماما . غير أن القراء الذين حضروا الحفل واستمعوا إلى كلا المرشحين ، وأدركوا أن كلا منهما ليس معصوما من الخطأ ، كان لديهم مايبرر اعتقادهم أن الصحيفة كانت تنحاز فى أخبارها لتفضيل المرشح القديم على منافسة الجديد .

وإذا كانت « الثقة الطيبة » بين الصحيفة وقارئها هى أساس الصحافة الجيدة ، مثلما تقول وتؤكد المادة الرابعة ، فإن المندوبين الصحفيين ورؤساءهم يجب أن يتعلموا كيف يصبحون حساسين لاحتمالات الانحياز فى أى جزء من الأخبار التى تنشرها الصحيفة . فقد تؤدى صورة ما ، أو عنوان رئيسى ، أو جملة وصفية فى الموضوع ، أو أى واحد من هؤلاء إلى إشمال ضوء « ليّ » الخبر ، وإعطاء القارئ سببا للاعتقاد بأن الأخبار قد تم تلوينها عمدا فى هذه الصحيفة .



أصدر عمدة المدينة الذي يعتبره معظم الناس شخصا غبيا ، بيانا اليوم من الواضح أنه مجموعة من الأكاذيب لخدمة الأغراض الشخصية للعمدة ..

Dwane-Powell, *The News and Observer*

« بريشة دوين باول – من صحيفة ذي نيوز آند أوبزرفر »

المادة الخامسة

عدم الانحياز الصحفى

ليس معنى أن تصبح الصحافة غير منحازة أن تسكت عن السؤال ، أو أن تمتنع عن الإعراب عن رأيها فى مقالاتها . ولكن الممارسة السليمة تتطلب أن يكون هناك فصل واضح بالنسبة للقارئ بين ماتقدمه الصحيفة كتقارير إخبارية ، وبين الآراء . فالمقالات التى تحتوى الآراء أو التفسيرات الشخصية يجب أن يتعرف عليها القارئ بوضوح فى صفحة الرأى ..

لقد ظلت أجيال من الصحفيين تتجادل حول حقيقة وقدسية التفرقة بين الخبر وبين الرأى . وازداد الجدل فى الخمسينيات والستينيات مع ظهور التقارير الإخبارية التفسيرية للأحداث ، وألوان أخرى من الصحافة « الحديثة » . ولم يكن الحوار أمرا بسيطا بين جانبين ، فقد ثار الجدل حول مناطق الخلط بين الخبر والرأى أكثر مما دار حول قواعد مطلقة للفصل بينهما . واستطاع معظم المشاركين فى الحوار أن يتفقوا على أن الصحافة « القديمة » التى كانت تصر على الموضوعية التامة ، والتفرقة الجامدة بين الناحية الخبرية ، وبين التعبير عن الرأى فى صفحات الجريدة ، هذا الموقف فى حاجة إلى تعديل . ولكن كان هناك اجماع أقل حول مدى التغيير والتعديل ، وإلى أى اتجاه ينمو هذا التعديل .

ومنذ الأربعينيات واللجنة القومية لحرية الصحافة تحذر من أنه « لم يعد كافيا تغطية الحقيقة بصدق ، ولكنه من الضرورى الآن تغطية مدى صدق الحقيقة التى يتناولها الخبر » . ولاحظ جيمس استون الكاتب الصحفى فى النيويورك تايمز أخيرا « أنك كصحفى لا تستطيع أن تنشر الحقيقة مجردة فقط ، بل عليك أن تفسرها أيضا » .

وهذه طبعا أحكام مؤقتة تثير الهلع . فكيف تستطيع كصحفى أن تتعرف بطريقة عملية على « صدق الحقيقة » ؟ لقد ظل الفلاسفة قرونا طويلة يصارعون من أجل الإجابة عن هذا السؤال بدون أى نجاح حتى الآن . وعند محاولة شرح معنى الحقيقة المجردة (مع الافتراض أنك سوف تستطيع أولا التعرف عليها) .. فإلى أى مدى سوف تنحو بعيدا عن التفرقة التى كانت سائدة قديما بين الخبر وبين الرأى دون أن تسئ إلى القارئ ؟

ومن المحتمل - كما يرى كثيرون فى صناعة الصحافة - أن المثالية المتمثلة فى الموضوعية التامة هى فى الواقع شئ غير واقعى . فالمندوبون الصحفيون ورؤساؤهم لا يمكن أن نتوقع منهم موقفا سلبيا تماما من الأخبار ، فهذا أمر مستحيل إنسانيا . ولكن هل يعنى ذلك أن مفهوم الموضوعية فى الصحافة قد أصبح « موضة قديمة » ؟ وهل لأن المثل الأعلى ليس فى متناول يدك ، فهل معنى ذلك أن تتخلى عن محاولة الوصول إليه ؟

ومما لا جدال فيه أن الأخبار أصبحت معقدة جدا ، وأن القارئ يحتاج بوضوح إلى مساعدة على فهمها . والصحفى يستطيع هنا تقديم مساعدة كبرى ، على شكل تفسير الأخبار

وتقديم الخلفية عنها . ولكن هل يتطلب ذلك أن تمتزج الأخبار والآراء فى « هجين » من الصحافة الحديثة ، وأن تقدم إلى القارئ مع تحذيره بأنه وحده المسئول عن ذلك ؟ أليس من حق القارئ أن يعرف الحقيقة عند النشر ؟

الصحفى .. هل هو حارس للأخبار أم مستشار لها ؟

إن الصحفى الذى يحاول أن يصل إلى إجابات معقولة عن هذه الأسئلة المزعجة ، يمكنه أن يحصل على مساعدة من دراسة أجراها عالم الاجتماع موريس جانوتيز بجامعة شيكاجو . فقد اكتشف أن معظم الصحفيين هذه الأيام يميلون إلى اتباع واحد من نموذجين للاحتراف الصحفى : حارس البوابة والمستشار .

والذين يعتبرون أنفسهم من « حراس البوابة » يعتقدون أن عملهم يتطلب « البحث ، والتأكيد ، وتوزيع ونشر الأخبار التى يرونها ضرورية » . إن « حراس البوابة » مازالوا يحترمون مفهوم الموضوعية ، برغم أنهم يعترفون أنهم لا يستطيعون أن يكونوا من « الأطهار » الأنقياء ، ولكنهم يحاولون الاحتفاظ بالفارق بين الخبر وبين الرأى .

أما هؤلاء الذين يتبنون موقف المستشار والمؤيد فيعتقدون أن عليهم التزاما لتلك العناصر فى المجتمع التى ليس لها متحدث باسمها ، والتى لا تتوفر لها فرصة الوصول إلى قنوات السلطة . والمثل الأعلى للصحفى المستشار أو المؤيد لقضية ما هو المحامى أو السياسى . وبالنسبة لهم فإن «البحث عن الواقع الموضوعى يؤدى إلى صراع للمشاركة فى

العملية الاجتماعية – السياسية عن طريق توفير المعلومات والمعرفة » . (موريس جانوتيز فى كتاب : النماذج المهنية فى الصحافة : « حارس البوابة والمستشار المؤيد » . مجلة « جورناليزم كوارترلى » ، ٥٢ رقم ٤ فى شتاء عام ١٩٧٥) .

وفى النموذج الذى يقدمه جاروتيز يبدو حراس « البوابة » مخلصين للقاعدة الأساسية الأخلاقية فى الصحافة بضرورة إعلام الجمهور بأمانة وبكفاية بقدر المستطاع عن الأحداث فى المجتمع من حولهم وفى العالم . أما المستشارون والناصحون فيبدون وكأنهم يخدمون هدفا آخر أيضا ، وهو المساعدة على تشكيل الأحداث بغرض تحسين المجتمع .

وبعض الصحفيين عملوا دائما من أجل الغرض الثانى ، ومن هؤلاء كتاب التعليقات والأعمدة . والآن يطالب المندوبون الصحفيون والعاملون فى مجال الأخبار بجزء من هذا الاتجاه أيضا . فما النتائج التى سوف تترتب على ذلك بالنسبة لمؤسسات الصحافة ، وبالنسبة للقراء ؟

اختيار محفوف بالمخاطر

إن السماح للرأى بأن يتسرب إلى أعمدة الأخبار على نطاق واسع هو عمل محفوف بالمخاطر بالنسبة للصحفى . وأثناء القرن العشرين كان أقوى سند للصحافة – فى مسعاها لأن يكون لها وضع خاص فى المجتمع – هو السمة التى تتمتع بها بتقديم تقارير إخبارية دقيقة وغير مشوهة قدر الإمكان . وقدمت الصحف أيضا الرأى على صفحاتها ، ومواد الترفيه ، وكذلك الاعلانات . ولكن كل هذه المواد كان يتم تسميتها بالأسماء المذكورة ، ولقد كانت – وتستظل – تالية فى

الأهمية لوظيفة جمع الأخبار ونشرها .

وإذا تخلت الصحف عن هدف تقديم الأخبار غير المنحازة ، وأصبحت وسيلة لتقديم النصح والرأى مثل صحيفة « ناشيونال ريفيو » وصحيفة « نيوريبابليك » ، فإنها بذلك تفقد جانبا هاما من وظيفتها . ولن يعترف الناس بها بسهولة كوكيل لهم غير منحاز لمراقبة مصادر الأخبار في المجتمع . وسوف تضعف ثقة القارئ في الصحيفة ، ومن المحتمل أن ينشطر هذا التأييد إلى عدة تيارات ، بعضها مؤيد وبعضها معارض ، مثلما حدث للصحافة الحزبية في القرن التاسع عشر .

وسوف تترك الصحيفة القراء لكي يحاولوا التوصل إلى الحقيقة المقربة عن طريق الاطلاع على التقارير الإخبارية الملونة بالآراء في صحف الرأى ، وتخمين نصف الحقيقة من الألوان المتعددة من الأخبار التي تقدمها ممزوجة بالرأى .

ولن يكون ذلك موقفا جديدا . بل ستكون مثل نوع الصحافة المتاح في عدد كبير من دول العالم . ولكن ذلك سيكون تراجعا حادا ومؤسفا للصحافة عن مفهوم الصحافة المسئولة وغير المشوهة التي نمت في أمريكا عبر الأجيال .

التشويش على الخط الفاصل بين الخبر والرأى

ومن أجل هذا تبقى أسباب معقولة لما تذكره المادة الخامسة التي تطالب الصحفيين بالحفاظ على « تمييز واضح » يتيح القارئ التفرقة بين التقارير الإخبارية وبين الرأى . وعلى الصحفيين - القدامى والجدد - أن يظلوا على حذر من الممارسات التي تشوش على هذا التمييز . وإليك بعض الأمثلة:

– يلجأ بعض الصحفيين إلى الحيل التي يتبعها كتاب القصص ، وذلك في محاولة لجعل موضوعاتهم أكثر حيوية ومعنى . فهم يعيدون بناء فقرات في القصة الصحفية بحيث تتحول إلى حوار بين أشخاص الخبر ، برغم أن الصحفي ليس لديه أي دليل على وجود هذا الحوار . ويبدو الحوار ممتعاً ومن المحتمل وقوعه في نظر القارئ ، ولكن في الحقيقة لا توجد وسيلة للتأكد من أن الحوار قد حدث .

ويخترع صحفيون أخرون شخصية معقدة في القصة الخبرية يقدمونها على أنها شخصية حقيقية في الحياة ، ولكنها في الواقع أجزاء متناثرة من الطرق والتجارب لأشخاص آخرين في الحياة . ويقوم الصحفي بتجميع هذه الأجزاء معا في التركيبة المعقدة التي يرى أنها تمثل وتخدم القصة في شخص بطل الرواية أو كوسيلة لنقل أحداث القصة الخبرية بطريقة أكثر إمتاعا . ولكنها تمثل تناولا للقصة الخبرية صحيحا في جزء منه ، وخياليا في جزء آخر من القصة . هذه الأساليب ليس لها مكان في أعمدة الأخبار ، فهي تخدع وتغشه القارئ .

وهناك صحفيون جدد يتبعون مايسمونه « التناول التبادلي ». فهم يعملون مع افتراض أن الصحافة التقليدية القديمة ظلت طويلا تقدم الأخبار من وجهة نظر القوى المهيمنة على المجتمع. فهي دائما تذكر الأخبار نقلا عن المتحدث الرسمي ، وهكذا لا ينعكس على الأخبار سوى مانقوله المؤسسة المسيطرة في المجتمع ؛ ولهذا فإن هذا النوع من صحفيي « التناول التبادلي » الجدد يتعمدون التركيز على نواح جديدة في

الأخبار لم تتم تغطيتها فى الماضى . وهم بهذا لايسعون إلى تقرير إخبارى متوازن ، وإنما إلى تقرير « غير متوازن » بطريقة تهدف إلى تعويض ماجرى من حذف فى الماضى . وهذا نوع من التأكيد الإيجابى فى أعمدة الأخبار ، ويترتب عليه آثار اقتصادية وسياسية أكثر مما هى آثار عرقية أو تتصل بالجنس أو اللون . ولكنهم فى النهاية سوف يقعون حتما فى خطأ تشويه انسياب الأخبار الجارية .

ولكن الصحفيين القدامى والجدد معا يستمتعون بممارسة طريقة لنشر الأخبار تقع فى المنطقة الرمادية بين نظرية التفسير والكذب الصريح ، وهى طريقة « تزايد الاعتماد على المصادر المجهولة » .

فالأخبار الواردة من العاصمة واشنطون غالبا ماتنشر منسوبة إلى « مصادرقريبة من وزارة الخارجية » ، أو أن «أحد مستشارى الرئيس قال » .. . « أو يعترف مؤيدو حاكم الولاية سرا أن .. » ، وما إلى غير ذلك من المتحدثين الذين لا وجود لهم ولا أسماء محددة . ولا تجد فى القصة الخبرية كلها أى مصدر حى تستطيع أن تثق به . ومن الضرورى أحيانا ، وقد يكون من المفيد ، أن يستغل الصحفى المعلومات التى حصل عليها بشرط عدم نسبتها إلى مصادرها الحقيقية ، ولكنه من السهل جدا أن يسقط المرء فى الإغراء بإمكان خداع القارئ بمثل هذه المعلومات . فالتصريحات المنسوبة إلى مصادر مجهولة يمكن إعدادها بطريقة تجعلها أكثر إثارة وإمتاعا . وكذلك يمكن « فبركتها » من البداية إلى النهاية بحيث تناسب موقفا إخباريا معينا بحيث تزيد المنطق الذى تستند إليه القصة . ومثلما رأينا فى حالة الشخصية المركبة ، فإن

هذه القصص تخدع القراء بظاهرها الذى يوحى بالحقيقة ، فقد يبدو أن أحدا ذكر هذه التصريحات ، وفى سياق القصة تبدو وكأنها فعلا صادرة على لسان أحدهم . ولكن كيف يعرف القارئ ما إذا كان هناك حقا « مصدر قريب إلى .. » أو « أحد مستشارى البيت الأبيض » خلف هذه التصريحات المنسوبة إليهم ؟! وهل يمكن أن يكون الصحفى قد أضاف إلى القصة من عنده بعض التعليقات المصنوعة لكى يعطى القصة مزيدا من القوة والإثارة ؟

إنه من الأفضل بكثير التعامل مع تصريحات حقيقية نقلا عن مصادر معروفة بالاسم ، حتى يصبح فى استطاعتها الشكوى إذا أقدم الصحفى على تشويه كلامهم . وهكذا يصبح لدى القراء نوع من الضمـان بأنهم يحصلون على أخبار صادقة . إن ظهور الصحيفة بمظهر عدم اللياقة فى سرد الأخبار قد يضر بأمانتها إذا هى لجأت إلى المصادر المجهولة مثلما يحدث عندما تفقد الصحيفة مصداقيتها فى حالة تضارب المصالح فى التغطية الخبرية .

كتابة القصة الخبرية
بإنصاف



Jeff MacNelly, *The Richmond News Leader*

« بريشة جيف ماكينالى – من صحيفة ذى رتيشموند نيوز ليدر »

المادة السادسة

كتابة القصة الخبرية بإنصاف

يجب على الصحفيين أن يحترموا حقوق الأشخاص الذين لهم علاقة بالأخبار ، وأن يراعوا المعايير المشتركة للأمانة والشرف ، وأن يكونوا مسئولين أمام الجمهور عن عدالة ودقة تقاريرهم الإخبارية .

والأشخاص الذين يتم اتهامهم علنا يجب إعطاؤهم حق الرد في أقرب فرصة .

والجهود التي يقدمها الصحفي بالحفاظ على سرية مصادر أخباره لابد من الوفاء بها مهما كان الثمن . ولهذا السبب يجب ألا يقدم الصحفيون هذه العهود باستخفاف . وما لم تكن هناك حاجة واضحة وملحة للحفاظ على ثقة المصادر في الصحفي ، فإن مصادر هذه الأخبار يجب الكشف عنها .

عند كتابة الأخبار على الصحفي أن يقدر ما إذا كان سينشر المعلومات التي قد تتسبب في ألم أو إحراج للأشخاص المتصلين بهذه الأخبار مباشرة أو بطريقة غير مباشرة. وأحيانا تكون حاجة الرأي العام إلى معرفة حقيقة الحدث واضحة بدرجة يمكن معها التغاضي عن الحساسية بالنسبة للأشخاص الذين سيتأثرون بالخبر . وفي حالات أخرى أقل وضوحا على الصحفي أن يزن الموقف ، مثلما

يفعل القاضى فى المحكمة ، وأن يقرر ما إذا كانت القيمة الخبرية للقصة لها الأولوية على حق الشخص فى السرية . كما أن الصحفى الذى يواجه موعدا محددا للطبع عليه أن ينتهى من عملية التفضيل هذه وأمامه وقت أقل بكثير جدا من ذلك المتاح أمام القاضى فى المحكمة لكى يصدر حكمه .

وبعض العاملين فى قسم الأخبار يحاولون تجنب هذه المسئولية . وهم يلجأون إلى فلسفة الصحفى تشارلزدانا فى القرن التاسع عشر التى تقول : كل ما سمح به الله أن يحدث فى هذه الدنيا ، فإن دانا على استعداد لنشره فى صحيفته . ولكن إلقاء المسئولية على السماء فى نشر هذه الأخبار يعتبر مدخلا ساذجا للغاية . إن مسئولية اتخاذ قرارات صعبة تقع على كاهل المندوبين الصحفيين ورؤسائهم فى الجريدة .

هل هذه أخبار .. أم استغلال ؟!

إن مواجهة هذه المسئولية يؤدى إلى الانتباه إلى مشاكل أخلاقية أكثر عددا وأكثر تعقيدا من أى موضوع آخر فى العمل الصحفى ونظرة إلى بعض هذه القضايا سوف تكشف مدى اتساع وصعوبة هذه المشاكل :

لقيت فتاة من مدينة على الساحل الغربى الأمريكى مصرعها فى حادث حريق شب قدرا فى حرم جامعة فى ولاية أخرى كانت الفتاة تدرس فيها . وجاء فى القصة التى نقلتها وكالة الأنباء أن جثة الفتاة تم العثور عليها فى الساعة الخامسة والنصف صباحا فى منزل لإقامة الطلبة اشتعلت فيه النيران . فهل يجب على صحيفة المدينة التى جاءت منها الفتاة أن تذكر الظروف التى أدت إلى مصرعها ، أو تذكر فقط أن

النار شبت فى منزل الطلبة بالحرم الجامعى وتوفر على أسرة الفتاة الحزينة بعض التفاصيل الإضافية المؤلمة لهم ؟ إن رئيس قسم الأخبار هنا قرر أن ينشر القصة كاملة . ويبرر ذلك بأن التفاصيل سرعان ماسوف يعرفها الناس بطريقة أو أخرى ، وأن تخفيف القصة لن يخدم سوى غرض ضئيل ، وقد يعتبر خرقا للمسئولية الصحفية .

- وهناك قرار آخر أكثر صعوبة واجه رئيسا آخر لقسم الأخبار . فقد اغتيلت فتاة فى واشنطون العاصمة . وتم ذكر الحادث فى صحيفة البلدة التى تنتمى إليها أسرة الفتاة . وبعد ذلك نشرت صحيفة يومية فى واشنطون تقريرا مفصلا عن الحادث . ويكشف التقرير عن أن الفتاة كانت تعمل عاهرة عندما لقيت مصرعها . وكان السؤال : هل تنشر صحيفة البلدة نفس القصة أيضا ؟ لقد نشرتها الصحيفة فعلا ، وانهالت على رئيس التحرير رسائل ومكالمات تنتقد تصرفه من القراء الثائرين الذين اتهموا الصحيفة بالجرى وراء الإثارة المقيتة . ولكن معظم زملائه الذين علقوا على ذلك أيدوا قرار رئيس التحرير ، وقالوا إن الطريقة التى أدت إلى مصرع الفتاة كانت جزءا ضروريا من القصة ، وبرغم أنها سوف تلحق الصدمة والألم بأسرة الفتاة وأصدقائها على وجه التخصيص .

- والحيرة حول نشر سبب الوفاة ، وهل يجب ذكره فى قصص النعى بالجريدة هى موضع تساؤل يثار كل يوم تقريبا أمام المندوبين ورؤسائهم فى الصحيفة . ولاتقتصر هذه الحيرة على أسباب الوفاة فى الجرائم المفجعة . فإذا كانت القصة الخبرية عن وفاة فى حادث أو بسبب العنف ، فإن السبب طبعا

سيكون جزءا هاما في القصة . ولكن معظم الوفيات تنجم عن أمراض ، وفي معظم الحالات تفضل الأسرة عدم ذكر طبيعة المرض الأخير الذى أدى إلى الوفاة في الخبر . غير أن القراء لديهم اهتمام كبير بمعرفة سبب الوفاة . وهم يريدون معرفة الأمراض التي تؤدى إلى وفاة معارفهم وزملائهم . وبالرغم من عنصر اهتمام القراء هذا ، فإن كثيرا من الصحفيين يحترمون رغبات الأسرة كنوع من المجاملة ، ويحذفون سبب الوفاة ، إلا إذا كانت هناك أسباب قوية ترغم الصحفي على تجاهل طلب الأسرة (مثل انتشار وباء أو أى تهديد آخر للصحة العامة ، أو قرار الطبيب الشرعي الذى يشرح أسباب الوفاة) .

— كانت فتاة في الرابعة عشرة من عمرها تحتضر بمرض السرطان . وكانت أعز رغبة لها أن تزور مصيفا على الساحل بعيدا عن بلدتها في الغرب الأوسط بأمريكا . وأمكن تحقيق هذه الرغبة بواسطة فاعل خير . وسافرت الفتاة وأمها إلى المنتجع الساحلي . وكان الموقف مشحونا بالعواطف الجياشة، والاهتمام الإنساني بالقصة . وطبقا لأى مستوى أو معيار كانت قصة الفتاة تحتاج إلى تغطية إخبارية . ولكنها لقيت ماهو أكثر من ذلك .

وطوال أسبوعين ظلت صحيفة المنتجع الساحلي تتابع أخبار الفتاة يوما بيوم بالصور والكلام . وظهرت عند وصولها إلى المطار وهى تتلقى التحية من مستقبليها . وظهرت أيضا وهى تزور الشاطئ ، وتركب حصانا ، وتقف أمام عدسات التصوير مع الراقصين في ملهى ليلى . وعندما تدهورت حالتها تم تصويرها في المستشفى وهى جالسة في السرير تحيى زوج أمها الذى جاء بالطائرة حتى يراها للمرة الأخيرة .

ووصل أيضا فاعل الخير الذى تكفل بالنفقات ، والتقطت لهما صور فى المستشفى ، وكانت الصور تكشف رأسها الذى أصابه الصلع بعد أن سقط الشعر نتيجة للعلاج الكيميائى للسرطان ، وظلت العناوين الكبيرة للصحف تتحدث يوميا عن هذه المأساة الحزينة .

ووصفت التقارير الأخيرة كيف غادرت مطار المصيف وهى فى حالة إغماء تقريبا ، وكيف ماتت فى سيارة الإسعاف التى كانت تحملها من مطار بلدتها إلى منزلها .

وقد كانت قصة صحفية تثير الدموع منذ البداية وحتى نهاية القصة . كما أنها كانت أيضا نموذجا كلاسيكيا لاستغلال الصحافة للمآسى الشخصية . وهذه سقطة أخلاقية ليس مسئولا عنها الصحفيون فى البلدة الساحلية فقط ، بل أيضا الصحف الأخرى العديدة فى أمريكا التى نشرت قصص الفتاة وصورها التى حملتها إليها وكالات الأنباء .

وهناك عديد من الحالات التى تتضمن استغلال وسائل الإعلام للأطفال وأقارب المشاهير ؛ فعندما يقع ابن أو ابنة ممثل أو عمدة المدينة فى مشكلة بسيطة مع القانون ، فإن قصة هذا الخبر تعتبر مثيرة للقراء حتى لو لم تكن تستحق سطرا واحدا إذا لم يكن الابن أو الابنة قريبة لأحد المشاهير . ولكن ماذا عن خرق خصوصية الشخص ؟ ، وماذا عن الاستغلال غير العادل لقرابة الشخص لأحد المشاهير فقط من أجل الأخبار ؟

— علم محرر فى جريدة يومية أن ابن عضو فى مجلس الشيوخ الأمريكى يعانى ضائقة مالية ، وأنه يحصل على كوبونات الطعام التى تقدمها الدولة للفقراء . ولم يكن هناك

شئ غير قانوني حول الوضع ، ولكن حقيقة أن ابن سناتور أمريكي يصل به الحال إلى هذا الوضع كانت تشكل قصة خبرية لها قيمتها . وهكذا أبرزت الصحيفة القصة ، واحتج السناتور مشيرا إلى أن ابنه شاب بالغ يعيش حياته الخاصة ، وأن ما يفعله ابنه أو مالا يفعله لا علاقة له بمنصب أبيه العام في الكونجرس . وقد اعترف مسئول الصحيفة في قسم الشكاوى بعد ذلك في مقال نشرته الصحيفة أن نشر قصة ابن السناتور كان قرارا خاطئا . وكتب يقول : في مذكرتي لرؤساء الأقسام حول هذا الموضوع قلت إن هذه القصة تدل على أن الرغبة في فضح الناس قد أصبحت شيئا عارما ..

– وفي حادث آخر تم إلقاء القبض على ابنة سناتور آخر. وكانت تهمتها بسيطة وهي تناول مخدرات . ولكن الأمر تحول إلي مانشتات (عناوين رئيسة) في الصحف ، غير أنها كانت في الواحد والأربعين من عمرها في ذلك الوقت ، ولم تكن طفلة في منزل والدها السناتور . وحتى لو كان عمرها ١٤ سنة بدلا من ٤١ سنة ، فهل كان القبض عليها يصبح خبرا بارزا هكذا ؟

ومن ناحية أخرى إذا تورط قريب لعضو مجلس الشيوخ في نشاط يؤدى إلى إفساد فعالية السناتور كرجل عام يخدم المجتمع ، فإنه مما لاشك فيه أن هذا الأمر يتطلب النشر . وكذلك السياسيون الذين يستعرضون عائلاتهم أثناء جولاتهم الانتخابية كوسيلة لاجتذاب أصوات الناخبين يقللون ويضعفون كثيرا من أية مطالب لهم فيما بعد ، بالحرص على أمورهم الخصوصية بالنسبة لنفس أعضاء الأسرة التي تشاركهم في الحملة الانتخابية .

أين يتوقف الصحفي ؟

إن طبيعة الصحافة التي تتعمق في التحري عن المعلومات ، وهي « الموضة » السائدة بعد فترة ووترجيت ، تجعلها تمس أو تؤثر في حياة الأشخاص الذين في الأخبار . كما أن كل المعلومات تقريبا التي تحصل عليها الصحافة وهي تتعقب الأخطاء ، والفساد من المؤكد أنها سوف تلحق الألم والمعاناة بأحد الأشخاص عندما يتم نشرها . وفي معظم الحالات فإنه لابد من نشر هذه المعلومات ، وذلك من أجل الصالح العام . ولكن بعد أن تنتهي عملية الصيد ، فإن الصحفيين ورؤساءهم يجدون صعوبة أحيانا في تقرير إلى أي مدى يستمرون في الحملة ، ومتى يتوقفون .

– حدث أن رؤساء قسم الأخبار في إحدى الصحف اليومية حصلوا على معلومات تفيد أن أحد أعضاء نقابة عمالية كانت تقود إضرابا أدى إلى توقف العمل في أحد المصانع الكبرى في المجتمع ، هذا العضو كان في وقت من الأوقات عضوا في الحزب الشيوعي الأمريكي . وكان بعضهم يحث الصحفيين على نشر هذه المعلومات التي قد تؤثر في سمعة الزعيم العمالي ، وتنهي الإضراب . واكتشف المحرر الذي كلف بالتحري عن المعلومات أنها فعلا دقيقة ، غير أن صلة الزعيم العمالي بالحزب الشيوعي لم تدم طويلا ، وانتهت منذ سنين عديدة ، وقرر الصحفيون أن الصلة بين الزعيم العمالي والحزب سابقا ليست جزءا مشروعا من الموقف الحالي من الناحية الخبرية عن الإضراب ، ولذلك تقرر عدم نشر المعلومات .. وقد اتخذ القرار بالرغم من أن رئيس مجلس

إدارة المصنع الذى جرى فيه الإضراب كان عضوا أيضا فى مجلس مديرى الصحيفة التى حصلت على المعلومات .

- كان بعض الصحفيين يتابعون أخبار جماعة خبيثة معادية للسامية فى المدينة ، واكتشفوا أن أحد زعماء الجماعة مولود لأبوين يهوديين ، وأنه تربى أيضا على الديانة اليهودية . ثم تغيرت معتقداته بعد ذلك بعدة سنوات ، وانضم إلى الجماعة العنصرية . وأخفى عن أعضاء الجماعة خلفيته وهو يترقى فيها حتى أصبح من زعمائها . وعندما أبلغه الصحفيون أنهم كشفوا جذوره ، وأنهم ينوون نشر ذلك توسل إليهم ألا ينشروا القصة . وقال إنها سوف تهدم المستقبل الذى يبنيه لنفسه كما هدد بالانتحار إذا تم نشر القصة . وتشاور الصحفيون مع رؤسائهم ، وتقرر نشر الموضوع . وعندما نشر الموضوع فعلا انتحر الرجل . وتمسك المحررون ورؤساؤهم فيما بعد بقرار نشر القصة ؛ لأنها تحمل قيمة إخبارية ، وأن نشرها يخدم الرأى العام . وأيد الصحفيون فى مختلف أنحاء أمريكا هذا القرار بصفة عامة ، غير أن بعضهم كان يرى أن الصحفيين كان عليهم تحذير طبيب الرجل قبل المضى فى نشر القصة .

ويتذكر الصحفيون فى صحيفة أخرى حادثين استشاروا فيهما الأطباء حول تهديدات مماثلة بالانتحار من أشخاص كانوا سيظهرون فى قصص إخبارية بالصحيفة . وفى كلتا الحالتين رفض رؤساء قسم الأخبار نشر الموضوع ؛ لأن الأطباء ذكروا أن الانتحار احتمال وارد فعلا .

- كان أحد الصحفيين يعد موضوعا عن خلفية رجل أعمال يبلغ من العمر ٧١ عاما . وكان الرجل قد قدم لتوه

تبرعا بمبلغ نصف مليون دولار لجامعة محلية . وأثناء متابعة القصة اكتشف المحرر أن المتبرع قضى فترة فى السجن عندما كان شابا لاتهامه وإدانته بالتزييف والسرقة . وبعد خروجه من السجن قضى حياة ناجحة ولاغبار عليها كمدير أعمال وكرب أسرة . وتساءل المحرر : هل ينشر هذه الهفوة فى حياة الرجل وهو صغير السن ؟ وهل هى ضرورية أو مشروعة وهو يكتب عن الموقف الحالي بعد تبرع الرجل بهذا المبلغ ؟ والذى حدث أن فترة السجن التى قضاها الرجل لم تظهر فى القصة فقط ، بل كانت العنوان الرئيسى للقصة . وقد وجه انتقاد حاد للصحفيين الذين اتخذوا قرار النشر من المواطنين فى المدينة ، ومن زملائهم الصحفيين فى مختلف أرجاء أمريكا . وكان من رأى الذين انتقدوا هذا العمل أن هذا موقف كان يجب فيه مراعاة الحساسية بالنسبة للأشخاص الذين سيتأثرون بالخبر أكثر من القيمة الخبرية للموضوع .

الصفات والألقاب المستخدمة فى الخبر

إن أحد الواجبات الأساسية للمحرر الصحفى هو اختيار الألقاب والصفات للتعريف بالأشخاص الذين تتناولهم القصة الإخبارية . ومع الاختيار يجب مراعاة ماسوف يؤثر على حساسيات القراء .

وفى مرحلة سابقة عندما كان لقب مثل « مستر » أو « مس » أو « مسز » (السيد أو الآنسة أو السيدة) شائعة الاستعمال فى الصحف، كانت بعض صحف الولايات الجنوبية تمارس عادة حذف هذه الألقاب إذا كانت تتعلق بأشخاص

سود في القصة الخبرية . أما الآن فقد تم وقف هذه التفرقة البغيضة بعد إدانتها . ومنذ وقت ليس ببعيد كان المحررون ينشرون صفات في الموضوع مثل « شقراء ممشوقة القوام كشجرة الصفصاف » ، أو « رئيسة مضيفات جسمها حافل بالانحناءات المثيرة » . ولكن يحاول كل كتاب الأخبار تقريبا تجنب هذه المبالغات المسيئة لأصحابها ، غير أنه مازالت هناك بعض الإشارات الجنسية الأخف ضررا موجودة في القصص الصحفية .

ولا تستخدم الصفات التي تكشف جنس الشخص أو لونه في القصة إلا إذا كان ذلك ضروريا لمعنى القصة . وتتبع معظم الصحف هذه الطريقة . وعندمايبحث البوليس عن مجرم فإن الوصف يجب أن يكون كاملا (مطلوب القبض على شاب أبيض في العشرين من عمره يرتدي ...) . ولكن عندما يفوز أحد أبطال الجواف في مسابقة ، أوعندما يحصل طالب على منحة دراسية .. فإن ذكر اللون والجنس هنا لن يعتبر ضروريا كجزء من التعرف على الشخصية في الخبر .

ورؤساء التحرير الذين جربوا سياسة كتابة الصفة العنصريةللأشخاص في كل قصة تذكر إنجازا كبيرا لأحد أعضاء الأقليات في المجتمع اكتشفوا أن هذه الطريقة لا ترحب بها جماعة الأقلية ، ولا القراء الذين ينتمون إليها كما توقع الصحفيون . فقد اعتبرت هذه الطريقة مثل لفتة تعتبر تنازلا من جانب الصحيفة .

وفي محاولة تجنب استخدام الصفات العنصرية التي لاداعي لها في القصة ، فإن المحررين يبالغون في ذلك أحيانا لدرجة أنهم يحذفون من القصة بعض الصفات التي قد تكون

مفيدة في الخبر . وفي أحد هذه الأمثلة أطلق الملفقون في ولاية نورث كارولينا « متهمين اثنين من النازيين ، و أربعة من أعضاء جماعة « كوكلوكسي كلان » المعادية للسود . وكانوا متهمين بقتل خمسة من مؤيدي حزب العمال الشيوعي . وذكر تقرير إحدى الصحف القصة دون إشارة الى جنس المتهمين ولا الضحايا . ولكنها ذكرت في القصة المنقولة عن وكالة الأنباء أن الملفقين في القضية كانوا جميعا من البيض . وكانت هذه الإشارة - بالإضافة إلى أن الأحداث وقعت في الجنوب ، واشتراك أعضاء كوكلوكس كلان فيها - قد جعلت معظم القراء يفترضون أن ضحايا حادث إطلاق الرصاص هم من السود ، وأن المتهمين من البيض . والواقع أن أربعة من الضحايا كانوا من البيض ، وواحد فقط من السود . وهكذا فإن استخدام القليل جدا من الأوصاف العنصرية في القصة الخبرية قد يؤدي في بعض الأحيان إلى إلهاب التوتر بدلا من تخفيف حدته .

ولا يقابل الصحفيون مشاكل حساسة للتعريف بالأشخاص في الخبر عند ذكر صفاتهم العنصرية فقط بل في مواقف أخرى .

فعندما نجح أحد المحاربين القدماء في إنقاذ حياة الرئيس فورد من محاولة لاغتياله في سان فرانسيسكو عام ١٩٧٥ ، كتبت صحيفة عن الرجل تقول في أعمدتها الإخبارية إنه شاذ جنسيا . والتقطت معظم صحف أمريكا القصة . واستاء الرجل من كشف شئ يخصه ، برغم أن هذه الحقيقة كان يعرفها المتصلين به في جماعة الشواذ في المدينة . إلا أن أقاربه خارج سان فرانسيسكو لم يكونوا يعرفون أنه من

الشواذ جنسيا حتى ظهرت هذه الحقيقة فى الخبر . وشكا الرجل أن هذا يعتبر خرقا لا مبرر له لأخص شئونه الخاصة .

غير أن كاتب الصحيفة الذى استخدم زاوية الشذوذ الجنسي فى القصة أحس أنها ضرورية للخبر : لأنها قدمت تفسيرا محتملا لأسباب امتناع البيت الأبيض عن تقديم الشكر رسميا للمحارب القديم الذى أنقذ حياة الرئيس . وبالاضافة إلى ذلك ، فإن بعض المتحدثين باسم جماعات الشواذ فى سان فرانسيسكو كانوا متحمسين للكشف عن شذوذ الرجل أمام الرأى العام من القراء ، لأن ذلك سيحسن صورة الشواذ أمام المجتمع ؛ لأن واحدا منهم أصبح بطلا معترفا به بين صفوفهم ، ولكن هل كل هذه العوامل ترجح نشر المعلومة وتجاهل حساسية الشخص لكشف هذه الحقيقة عنه ؟

إن أسئلة كهذه لم تكن تواجه كثيرا الأجيال السابقة من الصحفيين . ولكن فى الجو الاجتماعى السائد اليوم تثور هذه الأسئلة فعلا ، ويتزايد مستمر . وفى محاولة مواجهتها يحاول المحررون ورؤساؤهم استخدام قاعدة « علاقة المعلومات بالموضوع » : فإذا كانت حقيقة الشذوذ الجنسى مثلا لشخص فى الخبر تغير ضرورية فهم القصة ، فإنه يجب ذكرها . وهكذا إذا كان ضحية جريمة قتل قد لقى مصرعه بالرصاص لأنه حاول إغراء رجل آخر ، فإن الشذوذ الجنسى هنا يعتبر جزءا من القصة . ولكن إذا كان نفس الضحية قد لقى مصرعه على أيدى لص صادفه فى المنزل ، فإن الشذوذ الجنسى هنا لا علاقة له بموضوع الخبر ولا أهمية له فى الخبر .

ولكن ليست كل الفروق واضحة بهذه الدرجة . وفى بعض الأحيان يجد الصحفيون أن مقياس « العلاقة بين المعلومات

والموضوع ، لاينطبق بسهولة على حالات أخرى . مثلا :

رشح أحد الشواذ جنسيا نفسه لمنصب فى بلدية سان فرانسيسكو . ولم يخف الرجل شذوذه، بل على العكس فإنه كان يحاول إقناع أصوات الشواذ العديدين فى المدينة لتأييده. وهنا لم يجد المحررون صعوبة فى تغطية حملته الانتخابية .

ولكن لنفترض أن أحد الشواذ رشح نفسه فى إحدى مدن الغرب الأوسط ، ولنفترض أنه يعتبر شذوذه الجنسي شيئا خاصا به ، ويحاول أن يتجنب نشره . هل يجب وصفه بأنه شاذ فى الأخبار التي تتناوله أثناء الحديث عن ترشيحه ؟ وهل من حق جمهور الناخبين أن يعرفوا هذا عنه بغض النظر عن رغبته فى إخفائه ؟ وهل هناك فرق إذا كان الرجل يرشح نفسه لمنصب فى مجلس المدينة أو لمنصب حاكم الولاية ؟ .. أو لمنصب رئيس أمريكا ؟ليست هناك إجابات سهلة لهذه الأسئلة سواء بإجماع الصحفيين ، أو عن طريق قاعدة يتفقون على تطبيقها . والمدخل الوحيد العاقل لهذه المشكلة هو أن يزن الصحفى بضمير حى القيم والظروف المتعلقة بالموضوع ، وفى كل حالة على حدة .

المشاكل الناشئة عن الصور

إن الحاجة إلى تقدير القيم فى العمل الصحفى غالبا ماتنشأ أمام المصورين الصحفيين ، ومسئول نشر الصور فى الصحيفة . وهم يسألون أحيانا : هل يجب نشر صورة الحادث ذات القيمة الخبرية العالية برغم أنها يظهر فيها جسد الضحية ممزقا بشكل مزعج ؟ وهل يجب نشر الصورة المثيرة والمحزنة لامرأة يظهر الرعب على وجهها عندما تكتشف جثة زوجها

عقب اغتياله ؟ .. أو هل يجب وضع هذه الصورة في الملفات ، وعدم استخدامها لأنها تستغل آلام شخص آخر في موقف مؤلم ؟ .. هل يجب نشر سلسلة الصور التي يظهر فيها تعذيب وإعدام الثوار الاثيوبيين كدليل على وحشية حرب الصحراء ، أم يجب رفض هذه الصور لأنها شنيعة جدا وأكثر من اللازم بالنسبة لقراء الصحيفة ؟ إن اتخاذ قرارات بالنسبة لأية صور يستخدمها ، وأيها يمكن إغفالها ليست مهمة سهلة . وهذه هي بعض الأمثلة :

– نشرت إحدى صحف الساحل الشرقي في أمريكا صورتين لحادث تصادم بين سيارة ودراجة . وظهر في إحدى الصور منظر الحادث بعد وقوعه بقليل . وفي الصورة رقدت جثة غلام صغير على الطوار (الرصيف) بالقرب من الدراجة المحطمة . وظهرت أم الغلام وهي ترقد بجوار جثته ، وفي خلفية الصورة يشاهد أحد رجال الإسعاف . وقد كان تركيب الصورة قويا وفعالا في تصوير مأساة الحادث . أما الصورة الثانية فقد كانت صورة مأخوذة عن قرب ومنشورة على عدة أعمدة ، وتظهر فيها الأم وهي تحمل جسد طفلها القتيل بين ذراعيها ، وكانت ملامحها تتلوى من الألم ، وكان فمها مفتوحا لتخرج منه صرخة المعاناة . ويعتبر استخدام الصورة الأولى – برغم أنها بلاشك سوف تتسبب في إيلام أسرة الطفل – يمكن تبريره بأنها صورة تحمل خبر الحادث ، ولها قيمة إخبارية . ولكن ماذا عن اللقطة الثانية ؟ .. فمما لا شك فيه أن لها وقعا كبيرا ، وأن القراء توقفوا لينظروا إليها . ولكن هل كانت ضرورية للقصة ؟ أم أنها كانت استغلالا لادفاعا عنه للحظة من لحظات الألم والعذاب الإنساني ؟!

– قدم اتحاد مديرى تحرير وكالة اسوشيتدبرس إلى اجتماع من أعضائه صورتين لمنظر حريق . إحداها ظهر فيها المنزل المحترق عن آخره والذى أكلته النيران ، ونوافذه خالية وجدرانه قد سودها الدخان . والثانية ظهر فيها أب يمسك برأسه بين يديه حزنا وألما . فقد احترق أطفاله وماتوا داخل المنزل المحترق . وسئل المديرون أية صورة يختارونها لتصوير قصة الحريق ؟

وقد اختار ٨٦٪ من مديرى التحرير صورة الأب الحزين . واعترف كثيرون منهم أن هذا يعتبر انتهاكا للخصوصية ، ولكن استخدام الصورة يمكن تبريره ؛ لأنها تؤكد البعد الإنسانى لحادث الحريق ، وليس مجرد الخسائر فى الممتلكات فى الصورة الأخرى .

فكر معنا فى هذه الحالة التى تعتبر صحيحة فى جزء منها ، وافتراضية فى الجزء الآخر : كان ثلاثة من الشبان المراهقين يمارسون رياضة الانزلاق على الماء فى إحدى البحيرات بالريف فى الشمال الغربى لأمريكا . ولحق قاربهم بزورق ، بينما كان أحد المتزحلقين يسير فى أعقاب القارب فوق الماء . وقطع الحبل المشدود بين القارب والمتزحلق رأس أحد ركاب الزورق . وقد وقع هذا الحادث فعلا . ولم يكن هناك مصورون موجودون فى مكان الحادث . ولكن لنفترض أنهم كانوا موجودين ، وأنهم حصلوا على صور عديدة كان على رئيس قسم الصور أن يختار بينها ما يصلح للنشر . وإحدى الصور من المحتمل أن تكون للجسم المقطوع رأسه وهو يرقد فى الزورق . وصور أخرى للمنظر العام لمكان الحادث ، ولكن لا يظهر فيها جثة القتيل . وصورة بالتأكيد للشاب المراهق الذى

كان يقود قارب التزحلق على الماء ، والصدمة بادية على وجهه.

وإذا كنت المسئول صحفيا عن اختيار الصور ، فأيها تختار لتغطية الحادث ؟

إن صورة الجثة فى الزورق وهى بلا رأس ستكون طبعا أكثرها قيمة من الناحية الإخبارية ، ولكن أليست هذه الصورة أيضا تسئ بشكل كبير إلى مشاعر أسرة الصبى القتيل وإلى أصدقائه ؟ وأليست أيضا تعتبر صورة بشعة لمعظم القراء ؟ كما أن صورة الصبى الذى كان يقود القارب ستوجه أصابع الاتهام إليه ، وهل سيكون ذلك ملائما له والحادث مازال تحت التحقيق ؟ . أما صورة المنظر العام للحادث فهى أقل تأثيرا من الصور الأخرى ، ولكنها ستكون الصورة التى سيختارها معظم مسئولى الصور فى الصحف لنشرها .

– كان أحد المصورين يلتقط صورا لحادث حريق ، وأمكنه التقاط مسلسل من الصور المذهلة لإحدى جليسات الأطفال وطفلها وهما يسقطان من شرفة تتهاوى فى الحريق وهما يحاولان النجاة من النيران المشتعلة حولهما . وفى آخر لقطة ظهرت الفتاة قبل سقوطها على الأرض وهى مفرودة الذراعين والساقين مثل النسر . وقد لقيت مصرعها بعد ذلك فورا ، وقد فازت هذه الصور بجائزة بوليتزر الصحفية ، وتم استخدامها على نطاق واسع ، ولكنها أثارت عاصفة من انتقادات القراء فى كل مكان . ووصفها بعضهم بأنها تثير الاشمئزاز ، أو تثير الغضب ، أو قاسية جدا ، أو أنها تدل على ذوق سقيم . غير أن القليل جدا من الصحفيين أبدوا استياءهم لاستخدام هذه الصور المؤثرة جدا . فقد كانت لها قيمة إخبارية فعلا ، كما قالوا ، كما ، إنها تخدم غرضا آخر

وهو تحذير الجمهور لكي يتخذوا إجراءات أفضل لتحسين وسائل الوقاية من اشتعال النار . وبعد ذلك ببضع سنوات استخدمت الصحف مجموعة أخرى مماثلة من الصور لأحد فناني رياضة السير واللعب فوق سلك مرتفع جدا (كما في السيرك) وهو يسقط ويلقى مصرعه .

– عندما انفجر بركان جبل « سانت هيلينز » في ولاية واشنطون (وهي غير واشنطون العاصمة الأمريكية) ، كانت إحدى الصور الملتقطة في اليوم التالي من طائرة هليكوبتر تظهر فيها سيارة نقل صغيرة . وفي السيارة كان يوجد جسد غلام وقد ارتفعت ساقاه لأعلى بينما تشابكت ذراعاه فوق جسمه . وظل المسئولون عن الصورة في إحدى الصحف الكبرى طوال يومين وهم يتناقشون إذا كانوا سيستخدمون الصورة للنشر . هل هذه الصورة المفزعة تستطيع أن تنقل للقراء طبيعة الكارثة بطريقة لا تنقلها صورة أخرى ؟ . هل نشر الصورة يعتبر أمرا عادلا لأسرة الصبي القتيل ولأصدقائه ، ولعائلات الكثير من الضحايا الآخرين الذين ستتجمد في ذاكرتهم صورة هذه اللحظة الرهيبة ؟ . هل الصورة جزء مشروع من التغطية الخبرية لحادث انفجار البركان ، أم أنها نوع من الاثارة للاستغلال ؟ . وكان القرار بالإجماع عندما صدر بنشر الصورة . ولكن ثورة غضب القراء تفجرت مرة أخرى واتهموا هذا العمل بأنه « عمل بربري .. ولا يمكن تصوره .. ولا إنساني » . غير أن معظم صحفيي أمريكا الذين أتيحت لهم نشر الصورة استخدموها فعلا ، وهكذا أيدوا قرار الصحيفة الأصلية التي نشرت الصورة أولا (ولكن يجب هنا أن نحسب أن القراء في صحف الولايات الأخرى لم يكن

لهم أقارب في منطقة الانفجار ، ولهذا لم يكن مسئولو نشر الصور في هذه الصحف أمامهم عوامل كثيرة لمنع النشر يحسبون حسابها) .

– بعد المحاولة الفاشلة لإنقاذ الرهائن الأمريكيين في إيران في أواخر أيام الرئيس كارتر ، التقط مصور إيراني صورا للحادث في الصحراء حيث لقي ثمانية جنود أمريكيين مصرعهم عندما اصطدمت اثنتان من طائرات الإنقاذ بالصدفة. وتلقى مكتب وكالة اسوشيتدبرس في نيويورك أربعا من هذه الصور لاحتمال توزيعها على الصحف المشتركة في الوكالة في مختلف أنحاء أمريكا . وأظهرت ثلاث من الصور حطام الطائرتين وجثتي جنديين على الأرض . وقد تم توزيع هذه الصور ونشرتها الصحف في معظم الولايات مع إبرازها.

أما الصورة الرابعة فقد منع المسئولون في وكالة اسوشيتدبرس توزيعها . وكانت لقطة عن قرب لجثة جندي أمريكي متفحمة ضمن حطام الطائرة . وكانت ملامح وجه صاحب الجثة – برغم احتراقها – يمكن التعرف عليها ، كما كانت الذراعان المتفحمتان ترتفعان نحو السماء وكأنهما يتوسلان لإنقاذ صاحبها . وقرر المسئولون عن الصور في الوكالة أن قيمة الصورة الخبرية يجب أن تنحني أمام عوامل أخرى مثل الذوق واللياقة . ولم يعترض أحد من كبار الصحفيين الذين رأوا الصورة بعد ذلك على هذا القرار . (ولكن السؤال هنا : لو أن هذه الصورة كانت لجثة جندي إيراني وليست جثة جندي أمريكي ، فهل كان قرار مسئول الصور في وكالة اسوشيتدبرس يتخذ اتجاها عكسيا ويأمر بتوزيعها في هذه الحالة ؟) .

وتنشأ مشاكل أخرى أيضا عندما تتم عملية قص الصورة؛ للحصول على حجم مناسب للنشر ، أو لتركيبة أفضل لها في النشر ، أوعندما يتم مزج الصورة عند نشرها مع صور أخرى للحدث . إن مثل هذه العمليات الجراحية للصورة يجب ألا ينجم عنها تشويه للحقيقة التي التقطها المصور الأصلي أو المصورون الأصليون . وهناك أيضا - بالإضافة إلى ذلك - التقاط صورة لبعض الأشخاص داخل مكاتب الجريدة ، وتقديمها للقارئ على أنها التقطت داخل سجن أومستشفى ، كما حدث مرات عديدة في الصحف الأمريكية . إن هذا عمل لا يمكن الدفاع عنه ؛ مثل تقطيع أوصال الصورة وتشويه معالمها الحقيقية .

إن القرارات الخاصة بنشر الصور أو عدم نشرها ستكون دائما صعبة ومثيرة للجدل بين الصحفيين . لأن حقوق الأشخاص ، وحساسيات القراء يجب دائما وضعها في الحسبان في كل حالة عند تقرير قيمة الصورة الصحفية من الناحية الإخبارية ، ويجب الوصول إلى قرار متوازن يعتبر قرارا مهنيا وإنسانيا في نفس الوقت .

أنا لم أقل هذا الكلام

والتوازن أيضا يجب مراعاته عند نقل نصوص تصريحات الأشخاص في الجريدة . وقد جرت عادة الصحفيين على وضع علامات فاصلة حول نص كلام المتحدث أو مصدر الخبر . ولكن ما لم يكن الصحفي يستخدم دائما جهاز تسجيل موثوق به ، وإذا كانت لديه مصادر عديدة يغطيها ، فإن الحل المثالي لمشكلة الأمانة في نقل نص كلام المصدر سيظل صعب المنال .

ومن الناحية العملية هناك عادة بعض الحلول الوسط . فالتعليقات المسهبة يمكن اختصارها ، والنحو الخاطئ يمكن تصحيحه ، وكذلك العبارات الغامضة يمكن توضيحها . أما الملاحظات الهامة فيمكن التقاطها لاستخدامها فى القصة بدون النص الأصلى الكامل لكلام المصدر أو المصادر .

وهناك مخاطر واضحة فى هذه الحلول الوسط كلها . فكل من المصدر والقارئ قد يعتبر أنه تلقى خدمة سيئة من الصحفى مالم يقم الأخير بعملية دقيقة أشبه بالجراحة ، مع استخدام أكثر الدوافع عدالة عند اختصار كلام المصدر .

ومعظم المندوبين الصحفيين ورؤسائهم يعتبرون أن نقل المعنى الأساسى فى كلام المتحدث أو مصدر الخبر بدون تشويهه يعتبر مسئوليتهم . وإذا لم يكن ممكنا نقل تعليق المتحدث بالكامل ومع الدقة التامة .. فإن هذا العبء يجب حمله بأمانة . وليس من الممكن إطلاقا تبرير عمل صحفى يقدم على اختراع تصريحات من عنده ، مهما كانت مقبولة أو مميزة للمصدر . ولا يمكن أيضا قبول اختصار تصريحات أو تعليقات مصدر بحيث تفقد معناها الأساسى . وأى كلام خارج النص أو تلخيص لكلام المصدر بدون اللجوء إلى نشر نص التصريح يجب أن يكون متسقا مع معنى الكلام الأصلى للمصدر .

(ونحن نعترف هنا أنه مع افتراض أفضل النوايا عند الصحفى للعمل بعدالة تامة ، فإن المصدر سوف يشكو دائما من أن كلماته قد شوهت ، وأن مايقصده قد أسئ تقديمه عند النشر . إن رؤية المصدر لما قاله عرضا وهو منشور فى الصحيفة ، أو ماذكره فى مؤتمر صحفى أو فى مقابلة صحفية

وهو مكتوب بالحبر الأسود في الصحيفة ، قد تكون تجربة تهز أيامنا . وهنا يكون رد الفعل عادة هو « أنا لم أقل هذا الكلام ! » . وبعض المصادر لا تقتنع بأنها قالت الكلام الذى نشرته الصحيفة حتى بعد أن تستمع إلى تسجيل لما صرحت به).

حماية مصادر الصحفي

إن المادة السادسة من مبادئ جمعية رؤساء تحرير الصحُف الأمريكية تدعو الصحفيين إلى احترام تعهداتهم لمصادر أخبارهم بالحفاظ على سرية هذه المصادر ، وأن يقدموا هذا التعهد فقط إذا كانت هناك حاجة واضحة وملحة إلى ذلك . وهذا يضع حملاً ثقيلا لا يمكن التخلى عنه على كاهل الصحفيين .

وفى معظم الأحيان يذكر الصحفيون عادة مصادر أخبارهم أو معلوماتهم أو الآراء التى يكتبونها فى قصصهم الإخبارية . وبدون ذكر هذه الأسماء والألقاب والصفات فإن القصة تصبح غير كاملة ، والقارئ لا يستطيع الحكم إذا كانت المعلومات المقدمة إليه تستحق الوثوق بها أم لا. ولكن هناك ظروف تحتم على الصحفى أن يعد أحد مصادره بالسرية حتى يستطيع الوصول إلى المعلومات دون الكشف عن مصدرها ، وإلا لما حصل على هذه المعلومات . إن بعض الموظفين الذين يريدون التنبيه فى الصحيفة إلى عمليات اختلاس تتم بواسطة رؤسائهم ، أو يكشفون عن فضيحة أخرى مثل ووترجيت لا يستطيعون تحمل عواقب ذكر أسمائهم كمصادر للاتهامات المنشورة فى الصحيفة خشية انتقام رؤسائهم منهم . وإذا

تأكد المصدر من أنه لن ينكشف أمره ، فإنه سيقوم بإمداد الصحفي بالمعلومات التي ستؤدي إلى نشر قصته بعد التحري منها .

غير أن هذه التعهدات بحماية المصدر وعدم ذكر اسمه لا يجب الدخول فيها إلا إذا لم يكن هناك طريق آخر للحصول على القصة . لأن مثل هذه التعهدات تضع الصحفي والصحيفة في دائرة الخطر . وبالإضافة إلى ذلك ، يجب بذل كل محاولة ممكنة للحصول على القصة . لأن مثل هذه التعهدات تضع الصحفي والصحيفة في دائرة الخطر . وبالإضافة إلى ذلك ، يجب بذل كل محاولة ممكنة للحصول على موافقة المصدر قبل النشر بأنه في حالة صدور أمر من المحكمة للصحفي بأن يكشف مصدر أخباره بعد النشر ، فإن المصدر يتعهد بأن يتقدم طواعية للشهادة في المحكمة .

وقد أقرت بعض الولايات قوانين خاصة لحماية الصحفي من كشف مصادره إذا تمسك بحقه في حماية هذه المصادر وعدم كشفها . ولكن قوانين الحماية هذه لن تؤثر في قرار القاضي في المحكمة إذا رأى أن صالح الرأى العام يتطلب الكشف عن هذه المصادر . وبالإضافة إلى ذلك فإن محاولات بعض الصحفيين اللجوء إلى استخدام التعديل الدستوري الأول في قضايا سرية المصادر بالنسبة للصحفي رفضتها المحكمة العليا في أمريكا .

وعلى هذا فإن الصحفيين وصحفهم أمامهم الآن خيارات ليست مبهجة . وعليهم أن يسألوا : هل القصة الصحفية مهمة بدرجة تجعلهم يقدمون التعهد بكتمان المصدر ؟ . وهل يمكن الحفاظ على هذا التعهد حتى لو أدى ذلك إلى الحكم بالسجن

– كما حدث من قبل – على الصحفى ، وغرامة متراكمة بالنسبة لصحيفته ؟

ومن الممكن اللجوء إلى عمليات تعطيل القضية أمام المحكمة . ويمكن أيضا حشد الرأى العام خلف الصحفى والصحيفة ، ويمكن المساومة على حلول وسط . ولكن فى النهاية فإن الحرية الشخصية للصحف ، وقدرة المؤسسات الصحفية على دفع الغرامات المتراكمة هى المعرضة للخطر هنا . وإذا كانت القصة الصحفية تستحق ذلك كله ، فإنه يمكن المخاطرة بنشرها والتعهد بعدم الكشف عن مصدرها . ولكن لا يجب أبدا النظر باستخفاف إلى مثل هذه التعهدات من الصحفى للمصدر .



الصحفي لزميله : لم أكن لأتخيل أن اتحاد الصحفيين يتمسك بهذه القوة بقواعد أخلاقيات الصحافة ويحكم بالإعدام على المخالفين لها ..

Pat Oliphant, *The Washington Star*

« بريشة بات أوليفانت — من صحيفة واشنطن ستار »

كلمـة أخيـرة

وتختتم جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية بيانها كالتالي :

« إن هذه المبادئ تهدف إلى الحفاظ على « روابط الثقة والاحترام وتقويتها بين الصحفيين الأمريكيين وبين الشعب الأمريكي . وهي رابطة ضرورية للحفاظ على منحة الحرية التي عهد بها مؤسسو أمريكا للطرفين معا : الصحافة والشعب ..

إذا كان صحيحا أن الصحافة الحرة لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة للجمهور ؛ لأنها توفر له عاملا محفزا لضمان عمل نظام الحكم القائم على التمثيل النيابي ، فإنه صحيح أيضا – وبقدر متساو – أن احترام الجمهور وثقته بصحافته أمران ضروريان وأساسيان لاستمرار بقاء الصحافة حرة . إن الاعتماد المتبادل هنا أمر عضوي .

وقد كتب فير مونت رويستر في صحيفة « وول ستريت جورنال » يقول : لا يمكن أن نردد دائما : إن حرية الصحافة ليست حقاً ثابتا أنزله الله عليها عند جبل سيناء . إن هذه الحرية الغالية ليست سوى حق مدني منحه الشعب لها في وثيقة سياسية . وما أعطاه الشعب فإنه يستطيع إذا أتيح له الاختيار أن يأخذه منه » »

إن مبادئ جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية وضعت في عبارات عامة المعايير التي يجب أن تسير عليها الصحافة إذا هي أرادت أن تستمر ثقة الجمهور بها . وقد شرحت

الفصول العديدة في هذا الكتاب قليلا من الوسائل التي يمكن عن طريقها تطبيق هذه المبادئ عمليا . ولقد أردنا أن تكون هذه المناقشة للتوضيح ، ولكنها ليست بأي حال من الأحوال دراسة شاملة ، ولاهي القول الفصل والأخير في هذا الموضوع الهام ..

قراءات مقترحة

تتناول مجموعة الكتب التالية أخلاقيات الصحافة من أوجه متعددة مهنية وأكاديمية .

Casebier, Allen, and Janet Jinks Casebier, *Social Responsibilities of the Mass Media*, University Press of America, 1978.

Gerald, J. Edward, *The Social Responsibility of the Press*, The University of Minnesota Press, 1963.

Hohenberg, John, *A Crisis for the American Press*, Columbia University Press, 1978.

Hulteng, John L., *The Messenger's Motives: Ethical Problems of the News Media*, Prentice-Hall, Inc., 1976.

——— *The News Media: What Makes Them Tick?* Prentice-Hall, Inc., 1979.

Krieghbaum, Hillier, *Pressures on the Press*, Thomas Y. Crowell Company, 1972.

Merrill, John C., and Ralph Barney, editors, *Ethics and the Press*, Hastings House, 1975.

Rivers, William L., Wilbur Schramm and Clifford G. Christians, *Responsibility in Mass Communication*, 3rd edition, Harper & Row, 1980.

Rubin, Bernard, editor, *Questioning Media Ethics*, Praeger, 1978.

Swain, Bruce, *Reporters' Ethics*, Iowa State University Press, 1978.

الملحـــق

نماذج لأخلاقيات الصحافة

كما تمارسها الصحف اليومية في أمريكا

هناك عدد كبير من الصحف الأمريكية الكبرى والصغرى لها قواعد لأخلاقيات العمل الصحفى ، بعضها مكتوب ، وبعضها متفق عليه عمليا .

ونعرض هنا مقتطفات من بعض قواعد الأخلاقيات المنشورة . وهى لاتهدف إلى أن تكون القانون النموذجى ؛ لأن النواحى اللانهائية لأخلاقيات الصحافة ، والفوارق الدقيقة فى اللغة لا تسمح بصدور بيان قاطع فى هذا الشأن ، ولكنها على أية حال تهدف إلى بيان كيف تحاول مهنة الصحافة أن تحكم نفسها وهى تمارس عملها .

إن الصحف الممثلة هنا كانت جزءا من مجموعة اختيرت عشوائيا عن طريق لجنة الأخلاقيات فى جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية .

الأمـــانة

إن أعضاء هيئة تحرير « التربيون » مطلوب منهم أن يتجنبوا أى تنازل عن أمانتهم الصحفية . وهذا لابد أن يتضمن أيضا أى مظهر يدل على أى تنازل عن الأمانة . إن الاهتمام الوحيد والخاص لصحيفة « التربيون » هوخدمة حق الرأى العام فى أن يعرف .

وأفضل دليل هو الإحساس الفطرى والحكم السليم على الأمور .. إن هذا الميثاق يسرى على الإدارة والتحرير معا .. »

صحيفة « شيكاجو تريبيون »

إنّ صحفنا تسعى للمعالجة غير المنحازة ، وعدم التعامل مع الموضوعات التى تثير الجدل بطريقة عاطفية . كما أن صحفنا توفر منابر لتبادل التعليق والنقد ، وخصوصا إذا كان هذا التعليق يعارض موقفنا المعلن فى رأى المحرر . إن مقالات الرأى والوسائل الأخرى للتعبير عن رأى كاتبها وحكمه يجب أن توضع لها العناوين المناسبة ، وأن توضح الصحيفة من هو صاحب الرأى أو وجهة النظر ..

إن المندوبين الصحفيين يكتبون أحيانا أعمدة شخصية ، بالإضافة إلى التحاليل الإخبارية التى تتضمن مواد تحليلية وأخرى عن خلفية الموضوع . ولكن يتعين عليهم الامتناع عن التعبير عن آرائهم فى الأشخاص وفى الموضوعات التى يغطونها فى القصص الإخبارية ..

إن صحفنا تنشر الأخبار بغض النظر عن مصلحتنا الخاصة . إننا لا نقدم معالجة صحفية مواتية للأخبار المتعلقة بالمعلنين عندنا مجاملة لهم ، ولا نجامل أيضا جماعات الاهتمامات الخاصة . كما أننا نغطى الأمور المتعلقة بنا وبموظفينا وعائلاتهم بنفس المعايير التى نطبقها على المؤسسات الأخرى وعلى الأفراد الآخرين ..

« إننا نقوم بتعريف أنفسنا ومؤسستنا لهؤلاء الذين نحصل منهم على المعلومات لنشرها . ونحن لا ننقل أبدا عمل

أى شخص آخر او ننتحل شخصية فى عملنا ..

صحيفة « كولبس لدچر » .. (تصدر فى چورچيا)

وصحيفة « كولبس انكوايرر »

« إن علينا التزاما بأن نحمى الجمهور من هؤلاء الذين قد يضللونه أو يشيعون الفساد . والذين يعملون فى وسائل الإعلام عليهم تجنب أى نوع من تضارب المصالح التى لن نتحملها فى الآخرين ..

ومن أجل تحقيق هذا الغرض يتعين علينا دائما أن تكون مستعدين للاعتراف بالأخطاء التى قد نرتكبها فيما يتعلق بالحقائق التى نقدمها ، أو أى خطأ ناجم عن تورطنا ، وأن نصحح هذه الأخطاء فورا ، وبشكل بارز . ولا يشرفنا أن نلتمس العذر لجهلنا ، ولا أن نلقى اللوم على مصادرنا الإخبارية . إن دقة وأمانة ما يظهر منشورا فى جريدتنا هو مسئوليتنا وحدنا .. »

صحيفة « ماسكيجون كرونيكل» .. (تصدر فى ميشجان) .

المزايا الخاصة الممنوحة للصحفى

(ان أوراق اعتماد الصحفى مثل بطاقته الصحفية وأوراقه الأخرى التى تثبت هويته تصدر له بهدف تسهيل مهمته فى جميع الأخبار فقط ، ولا يجب استخدامها فى أغراض خاصة (مثل : الحصول على خدمات ، أو تجنب تنفيذ القانون على الصحف) .

ومحظور على أى عضو فى قسم الإعلانات أو التوزيع أو أى قسم آخر فى جريدة « نيوز » أن يطالب ببطاقات صحفية أو خلافه بحيث يقدم نفسه على أنه محرر صحفى أو رئيس قسم صحفى .. »

« نيويورك ديلى نيوز »

السياسة ، والقضايا ، والمنظمات

إن العمل مع سياسى أو لمنظمة سياسية سواء أكان بأجر أم بدون أجر محظور تماما على الصحفى . ومحظور أيضا :

(١) التعيين فى منصب عام .

(٢) قبول أى تعيين لأى منصب ، إلا إذا حصل الصحفى على مُوافقة محددة من رئيسه ومن الناشر ، أو من رئيس التحرير التنفيذى ..

وليست هناك منطقة يكثر فيها سوء الفهم والشكوك مثل السياسة . ولا يجب علينا أن نعطى أى شخص مبررا لكى يشك فى أن تناولنا لقصة صحفية ، أو أى تعليق لنا ، أو صورة لها صلة بأى حال من الأحوال بالنشاط السياسى لعضو من هيئة تحريرنا .. »

صحيفة « كوريار چورنال » وصحيفة لويزڤيل تايمز »

تضارب المصالح فى دنيا الأعمال

(١) على أعضاء هيئة تحريرنا أن يكونوا حساسين لأى استثمارات يملكونها فى الشركات التى يغطون أخبارها ..

(٢) على الصحفيين ألا يستغلوا المعلومات التى يحصلون عليها من عملهم لتحقيق مكاسب خاصة ..

(٣) لا يجوز للصحفيين أن يدخلوا فى علاقة عمل مع مصدر يقومون بتغطيته ..

صحيفة «كامدن كوريار بوست» .. (تصدر فى نيوچيرسى)

استخدام الاتصالات الصحفية : على موظفينا ألايستخدموا مناصبهم فى الصحيفة للحصول على امتيازات خاصة مثل بعض العمليات التجارية ، أو بهدف تحقيق أى مكسب شخصى . ولهذا السبب يحظر – تماما – أية ممارسات ؛ مثل استخدام الأوراق الرسمية لجريدة «چورنال » لأغراض شخصية ، أو لتقديم خطابات احتجاج ، أو فى أية معاملات أخرى ..

الاستثمارات : إن أية استثمارات مالية أو أية أعمال خارجية يقوم بها محررو« الچورنال » ، والتى قد تتعارض مع قدرة الـ« چورنال » على تغطية الأخبار ، أو التى قد تخلق مثل هذا الانطباع عن تضارب المصلحة ، يجب تجنبها .. »

صحيفة«ميلووكى چورنال»

الــــذوق

صحيفة واشنطن بوست : إننا كجريدة نحترم الذوق والشرف . ولما كانت المفاهيم التى يتبعها المجتمع بالنسبة للذوق والشرف فى تغير مستمر ، فعلى الصحفى إدراك ذلك . إن كلمة يعتبرها الجيل السابق نابية أو مهينة قد تصبح أمرا

شائعا فى لغة الجيل القادم . ولكن علينا أن نتجنب الألفاظ الجنسية ، وأن نتجنب أيضا الوقاحة والألفاظ البذيئة والنابية إلا إذا كان استخدامها أساسيا فى قصة ضرورية لدرجة أنه بدون هذه الألفاظ يضيع معنى القصة . ولا يجوز بأى حال من الأحوال استخدام هذه البذاءات بدون موافقة رئيس التحرير التنفيذى أو مدير التحرير أو نائبه ..

« واشنطن بوست »

الهدايا وتذاكر السفر المجانية

إن ما يحصل عليه الصحفى مجانا هو شئ مجانى .. ولايوجد شئ يقدم إليك بلا مقابل . ونحن كصحفيين محترفين لا يوجد لدنيا مايبرر أن نتوقع أو أن نسعى أو أن نريد أو أن نقبل أموالا إضافية ، أو امتيازات إضافية ، أو هدايا ، أو خدمات ، أو أى شئ مجانى من أحد .

إننا لن نقبل بعد الآن أى تذاكر سفر مجانية للمجاملة ، ولا عشاء مجانيا ، ولا رحلة مجانية ، ولا هدايا ، ولا تذاكر مجانية للسيرك ، ولا كتبا أو أسطوانات مجانية ، ولا المنتجات الجديدة ، ولا الهدايا والألعاب الترويجية ، ولا تذاكر للحفلات الموسيقية ، أو المباريات الرياضية أو لأى عرض فنى ، أو الإقامة فى فندق مجانا ، أو حضور حفلات الصحافة والوجبات المجانية من أى نوع ..

صحيفة «سان برناردينو صن» .. (تصدر فى كاليفورنيا)

« اننا ندفع مقابلا لأى خدمة تقدم لنا . وإذا كان الأمر يستحق من الناحية الإخبارية ، فإننا نستطيع تحمل التكاليف وإذا لم يكن ، فإننا نسطيع الاستغناء عنه .

إن التذاكر المجانية والتصاريح للمباريات والأفلام والمسرحيات والسيرك ، أو لعروض الانزلاق على الجليد ، وللأنشطة الأخرى التى يدفع الجمهور ثمنا لدخولها لا يجب أن يقبلها محررونا ولا أفراد عائلاتهم .

« إن المحررين الذين يتطلب عملهم حضور هذه العروض يجب أن يدفعوا ثمن تذكرة الدخول ، وسوف تدفعها لهم الجريدة . أما المحررون الذين لا يتطلب عملهم مشاهدة الأفلام أو المسرحيات بهدف نقدها فعليهم ألا يقبلوا التذاكر المجانية التى قد تقدم لهم ، سواء أكان ذلك فى المسرح ، أم فى دار السينما .. »

صحيفة «فيلاديلفيا انكويرر»

الوجبـــات

تدرك لجنة أخلاقيات الصحافة أن هناك بعض التساؤلات حول قبول دعوة لتناول قدح من القهوة ، أو سندوتش سجق ، أو لتناول الطعـام فى منزل شـخص مـا . والمهم فى هذه المواقف هو حسن الحكم على الأمور . إننا لا نريد أن يتورط موظف فى صحيفتنا ، أو تتورط الشركة فى نزاع مع أحدهم حول من الذى سيدفع ثمن فنجان القهوة ، أو توضع الصحيفة فى موقف محرج عندما تطلب المضيفة أن تدفع ثمن الوجبة التى تناولها الصحفى فى منزلها .

وفى حالة تناول إحدى الوجبات فى منزل أحدهم فإننا نشعر بأن مايقوله ميثاق العمل عندنا عن « سداد الثمن اللائق فيما بعد » يعنى أن الصحفى يجب أن يرسل إلى مضيفة المذكرة التقليدية التى يشكره فيها .

إننا نعتقد أنه من المنطقى عندما يتلقى الصحفى دعوة من شخص أو شركة لتناول الغداء أو العشاء ، فإنه لن يكون من سوء الأدب ، ولا ضد قواعد المهنة أن تقول شيئا مثل : نعم .. يسرنى أن ألقاك ، ولكن أود أن أقول لك مقدما أن سياستنا هنا فى الجريدة حول هذه الأمور أننى يجب أن أدفع ثمن وجبتى . »

صحيفة «ديموانز ريجيستر أندتريبيون»

السـفر

لا يجب على أى موظف لدينا أن يقبل رحلة مجانية ، أو بأسعار مخفضة ، أو رحلة مدعومة الأجر ، والاستثناء الوحيد هو عندما يكون السفر لتغطية حدث بسعر مخفض هو الوسيلة الوحيدة المتاحة ..

ومثال ذلك السفر على طائرة مستأجرة « شارتر » مع أحد المرشحين فى جولته الانتخابية فى الولاية ، وذلك ضمن وفد الصحفيين الآخرين الذين يغطون حملة هذا المرشح . وسوف تدفع الصحيفة « ديموكرات » نصيبها من مصاريف السفر . وعلى المحررين التشاور مع رئيس التحرير التنفيذى أو مع مدير التحرير قبل قبول مثل هذه الترتيبات .

ويستطيع محررونا السفر في الطائرة الـ « شارتر » ، والتمتع بمزايا الحجز في الفنادق مقدما أو أية خدمات أخرى قد يقدمها أحد المصادر ، بشرط أن تدفع الصحيفة نصيبها في التكاليف »

صحيفة «تالاهاسي ديموكرات» .. (تصدر في فلوريدا)

العينات المجانية

العينات التي تقدم مجانا لأى منتج - بما في ذلك الكتب ، والأسطوانات ، وشرائط التسجيل - يجب اعتبارها بوجه عام هدايا إذا لم يتم استخدامها في غرض يتعلق بالأخبار ، وإذا لم تكن لها قيمة إخبارية يجب التبرع بها للجمعيات الخيرية مع خطاب مرفق يوضح سبب إرسالها . أما العينات التي لها قيمة إخبارية (مثل الكتب والاسطوانات وشرائط التسجيل وغيرها) فيجب شراؤها من المرسل . وسوف تدفع صحيفة « ستار » الثمن الذي تباع به في المحلات ، وتبقى بعد ذلك ملكا للصحيفة . وسوف يتولى مكتب رئيس التحرير التنفيذي متابعة قوائم هذه السلع . هذه السياسة تتضمن جميع أنواع العينات، بما في ذلك تلك التي يرسلها المنتج إلى المحررين في منازلهم أو في مكاتبهم . (ولايجب إطلاقا بيع هذه العينات من أجل تحقيق ربح شخصي) .

صحيفة «مينيابوليس ستار»

أما صحيفة « نيويورك تايمز » فتحدد مبدأها على جدار الردهة في مدخل الصحيفة فتقول :

يجب أن تكون الأخبار غير منحازة ..
بــلا خـــوف ولا مجاملـــــة ..
وبغض النظـــر عن أى حـــزب ..
أو أية طائفة أو مصلحة تتعلق بالخبر ..

قواعد أخلاقيات العمل الصحفى التى يتبعها مديرو التحرير فى وكالة أنباء اسوشيتد برس موجهة إلى الصحف وإلى المحررين العاملين بها

هذه القواعد هى نموذج لكى يقيس الصحفيون والصحفيات أداءهم بموجبه . وهو ينطبق على أعضاء قسم الأخبار ، وعلى كتاب التعليقات أيضا ، وعلى الآخرين المشتركين فى عملية تغطية الأخبار ، أو الذين يستطيعون التأثير فيها . لقد تمت صياغة هذا البيان لاعتقادنا أن الصحف والأشخاص المشاركين فى إنتاجها يجب أن يلتزموا بأعلى المقاييس للسلوك المهنى والأخلاقى .

المسئولية

الصحيفة الجيدة لابد أن تكون عادلة ، ودقيقة ، وأمينة ، ومسئولة ، ومستقلة ، وشريفة . والحقيقة هى المبدأ الذى يجب أن تسترشد به .

إنها تتجنب الممارسات التى قد تتعارض مع قدرتها على تغطية وتقديم الأخبار بطريقة منصفة وغير منحازة .

إن الصحيفة يجب أن تخدم كناقد بناء لجميع قطاعات المجتمع . ويجب أن تكشف بكل حماس الخطأ ، أو سوء

استخدام السلطة ، سواء أكانت خاصة أم عامة . ومن ناحية الرأى والتعليق على الصحيفة أن تنصح بالإصلاح المطلوب أوالتجديدات المطلوبة التى تعتبر من أجل الصالح العام .

إن مصادر الأخبار يجب الكشف عنها ، ما لم يكن هناك سبب واضح لعدم فعل ذلك . وعندما يكون من الضرورى حماية المصدر وعدم الكشف عنه ، فإنه يجب شرح هذا السبب .

إن الصحيفة يجب أن تقدم الخلفية اللازمة بالحقائق عن التصريحات العامة التى تعرف أنها غير دقيقة أو تضلل القارئ . ويجب أن تتمسك بحق حرية الكلام ، وحرية الصحافة، كما أنها يجب أن تحترم حق الشخص فى أموره الخاصة .

إن حق الجمهور فى أن يعرف الأمور التى تهمه يعتبر شيئا ذا أهمية قصوى . وعلى الصحيفة أن تكافح بكل حماس من أجل حق الجمهور فى الحصول على أخبار الحكومة عن طريق الاجتماعات المفتوحة ، والسجلات المفتوحة .

الدقـــة

إن الصحيفة يجب أن تحترس من عدم الدقة فى الأخبار ، أو الإهمال ، أو الانحياز ، أو التشويه ؛ عن طريق التأكيد على الحذف من الخبر .

ويجب أن تعترف بأخطائها المهمة ، وأن تصححها بسرعة وبطريقة بارزة .

الأمانـــة

على الصحيفة أن تحاول جاهدة تحقيق المعالجة غير المنحازة للمشكلات التى تنشر عنها ، وكذلك التناول غير العاطفى للموضوعات المثيرة للجدل . وعليها أن توفر منبرا لتبادل الآراء والنقد والتعليق ، وخصوصا إذا كانت هذه التعليقات تعارض موقف الصحيفة من هذه القضايا فى مقالاتها . كما أن المقالات التى يكتبها المحررون ورؤساؤهم وغير ذلك من أعمدة التعبير عن وجهة نظرهم يجب أن توضع فوقها العناوين الواضحة التى تدل على شخصيـــة صاحب الرأى .

ويجب على الصحيفة أن تنشر الأخبار بغض النظر عن مصالحها الخاصة . ويجب ألا تعطى المعلنين معاملة خاصة مجاملة لهم فى الأخبار أو للجماعات التى تسعى وراء مصالح خاصة . وعليها أن تنشر المسائل المتعلقة بها أو بموظفى الصحيفة بنفس الهمة والصراحة التى تعامل بها أخبار المؤسسات الأخرى والأشخاص الآخرين .

إن القلق على مصالح الجماعة ، أو رجال الأعمال ، أو المصالح الشخصية يجب ألا يجعل الصحيفة تشوه أوتسئ تقديم الحقائق لقـرائها .

تعارض المصالح

إن الصحيفة وموظفيها يجب أن يكونوا أحرارا من أى التزام نحو مصادر الأخبار أو جماعات المصالح الخاصة .

وحتى الظهور بمظهر الالتزام أو تعارض المصالح يجب تجنبهما .

وعلى الصحف ألا تقبل شيئا له قيمة من مصادر الأخبار ، أو أية جهة خارج المهنة . فالهدايا والرحلات المجانية أو المخفضة ، وحفلات التسلية أو الترفيه ، والمنتجات ، أو الإقامة المجانية فى الفنادق .. كل هذه يجب عدم قبولها . والمصاريف التي ينفقها الصحفى من أجل التغطية الخبرية يجب أن تتحملها الصحيفة . ويجب أيضا تجنب تقديم خدمات خاصة ، أو معاملة خاصة للأعضاء الصحفيين فى الجريدة .

كما أن الاشتراك فى أى نشاط سياسى ، أوفى شئون المجتمع ، أوفى المظاهرات والقضايا الاجتماعية التى قد تؤدى إلى تضارب فى المصالح ، أو مايبدو أنه تضارب فى المصالح ، يجب تجنبه .

إن عمل الصحفى خارج صحيفته فى وظيفة تتيحها له مصادر الأخبار هو مثال واضح على تضارب المصالح ، كما أن توظيف الصحفى للمصادر المحتمل تغطيتها خبريا يعد ذلك يجب أيضا تجنبه .

وإقدام أعضاء الصحيفة على أى استثمار لأموالهم ، أو فى أى عمل خارجى قد يتعارض مع قدرة الصحيفة على تغطية الأخبار ، أو أى موقف يخلق هذا الانطباع عن تضارب المصالح يجب تجنبه .

إن القصص الصحفية يجب ألا تكتب بهدف الحصول على الجوائز والمنح . ويجب تجنب المسابقات الصحفية ذات الطابع التجارى الواضح ، وغير ذلك من المسابقات التى قد تنعكس بطريقة سيئة على الصحيفة أو على المهنة .

لا توجد قواعد لأخلاقيات الصحافة يمكنها الحكم مقدما على أى موقف . وإنما حسن الوعى والحكم الصائب هما أمران مطلوبان عند تطبيق مبادئ الأخلاق فى دنيا الواقع الصحفى . والصحف يجب تشجيعها على التوسع فى هذه المبادئ التى أقرتها جمعية مديرى تحرير وكالة الأسوشيتدبرس ، بالإضافة إلى قواعد محلية خاصة تنطبق بصفة أكثر على المواقف التى يواجهونها .

القواعد النموذجية للسلوك الصحفى التى تبنتها جمعية
مديرى تحرير وكالة اسوشيتدبرس فى اجتماع
مجلس إدارتهم فى ١٥ من أبريل ١٩٧٥ .

وكالة يونايتد برس انترناشيونال
بيان عن سياسة الوكالة

« إن فلسفة وكالة يونايتد برس انترناشيونال وأهدافها يحددها هذا البيان الذى أعده هـ . ل . ستيفنسون رئيس التحرير بالوكالة . والبيان مبنى على البيانات العديدة التى أصدرتها الوكالة عن سياستها طوال السنين الماضية » .

إن وكالة أبناء يونايتبرس انترناشيونال « تكرس جهدها للتغطية المنصفة والمتوازنة لأخبار العالم ، من أجل الحفاظ على إمداد الجمهور بالمعلومات » . هذه الكلمات جاءت فى مقدمة ميثاق وكالة يونايتدبرس إنترناشيونال ، والصحيفة التابعة لها ، والإذاعة التى تشرف عليها . والميثاق أصدره مجلسا إدارة الصحيفة والإذاعة :

« إن سمعة وكالة يونايتد برس إنترناشيونال (ى . ب . أ) ستكون معلقة بكل كلمة تكتبها على آلتك الكاتبة » . هكذا يقول الكتيب الذى أعدته الوكالة لموظفيها . ويضيف : « عندما تضع القصة التى حصلت عليها على برقيات الوكالة ، فإنك ترسل معها ضمانا شخصيا من الوكالة لأحد مشتركى « ى . ب . أ » إن هذه البرقية دقيقة فى كل تفاصيلها . هذا الضمان لايجب أن يقدم باستخفاف » .

ويضيف الكتيب : لا تحاول أن تخلط بين السرعة والامتياز. إن شعارنا هو « حاول أن تحصل على الأخبار قبل الآخرين ، ولكن تأكد أولا من أنها أخبار صحيحة » لاترتكب أخطاء ، والجزء الثانى من هذا الشعار هو الأكثر أهمية .

ويقول : صحح جميع الأخطاء بسرعة وبالكامل ، على أن يظهر التصحيح واضحا ولماذا . »

وعن سياسة الوكالة فى المجالات الأخرى تقول :

الخصوصية : كل شخص له الحق فى الحفاظ على أموره الخاصة . وهناك حتما تضارب بين هذا الحق ، وبين الصالح العام أو حق الجمهور فى أن يعرف كيف تدار أموره العامة . وكل حالة يجب الحكم عليها على ضوء حسن التصرف، والشرف ، والإنسانية . وإذا كنت فى شك فاسأل رئيس التحرير أو مدير التحرير .

الهدايا : موظفو وكالة ى . ب . أ يجب أن يبتعدوا عن أية علاقات وثيقة أكثر مما ينبغى مع الأشخاص والمؤسسات التى يغطون أخبارها . وعلى موظفى الوكالة ألا يقبلوا أية هدايا من أى مصدر يقومون بتغطية نشاطه أو قد يقومون بتغطية نشاطه فى المستقبل .

السفر مجانا : لا تقبل أية رحلات مجانية إلا فى الأحوال غير العادية . ومعنى هذ أنك سترفض معظم هذه الرحلات . والوكالة لاتقبل أية سفريات أو ترتيبات يقدمها المضيف لمحرريها دون الموافقة السابقة لرئيس مجلس إدارة الوكالة أو رئيس تحريرها .

التعاون : إن سياسة وكالة ى . ب . أ تحظر تماما التطوع بإمداد وكالة المخابرات المركزية الأمريكية « سى . آى . إيه » أو المكتب الفدرالى للتحقيقات « إف . بى . آى » بأية معلومات ، أو إلى أية وكالة أخرى حكومية للمخابرات ، أو تنفيذ

القانون . وكذلك تحظر الوكالة العمل مع هذه الوكالات . إن المحررين والمصورين المخصصين لتغطية هذه الوكالات يكونون فى أحيان كثيرة على اتصال بموظفيها ، وأحيانا يتبادلون المعلومات الأساسية ، وهوعمل شائع عندما يشهد عديد من الأشخاص المتخصصين فى جميع المعلومات حدثا ما . أما التعاون السرى بين موظفي الوكالة وهذه الوكالات الأخرى فهذا مانرفضه ..

فبراير ١٩٨١ .

جمعية الصحفيين المحترفين

– قواعد الأخلاقيات –

إن جمعية الصحفيين المحترفين « سيجمادلتاشي » تؤمن بأن واجب الصحفيين هو خدمة الحقيقة ..

ونحن نؤمن بأن وكالات وسائل الإعلام الجماهيرية تحمل المعلومات والمناقشات العامة ، وهي تتصرف طبقا لحقها الدستوري ، وكذلك حقها في حرية الحصول على المعلومات ، ونشرَ الحقائق ..

ونحن نؤمن بتنوير الجمهور كأولوية لتحقيق العدالة ، ونؤمن بدورنا الذى خوله لنا الدستور للبحث عن الحقيقة كجزء من حق الجمهور في معرفة الحقيقة ..

وإننا نؤمن أن هذه المسئوليات تحمل معها التزامات تتطلب من الصحفي أن يؤدى عمله بذكاء ، وبموضوعية ، وبدقة ، وبإنصاف ..

ومن أجل هذه الأهداف ، فإننا نعلن قبول معايير العمل التالية :

المسئولية : إن حق الجمهور في أن يعرف عن الأحداث التي لها أهمية عامة أو مصلحة عامة هو المهمة الأولى بالنسبة لوسائل الإعلام . كما أن هدف توزيع الأخبار ونشرها هو تنوير الرأى العام بغرض خدمة الرفاهية العامة . إن الصحفيين الذين يستخدمون وضعهم المهنى كممثلين للجمهور لأغراض شخصية أو أنانية أو لدوافع أخرى غير جديرة بالمهنة يخرقون هذه الثقة الغالية التى منحهم إياها الجمهور .

حرية الصحافة : إن حرية الصحافة يجب حمايتها كحق من الشعب لايجوز التعدى عليه فى مجتمع حر . وهى تحمل معها حرية ومسئولية المناقشة ، والسؤال ، وتحدى الأعمال والأقوال التى تدلى بها حكومتنا ، وكذلك مؤسساتنا العامة والخاصة . إن الصحفيين يحتفظون بحقهم فى الإعراب عن الآراء غير الشائعة ، وحقهم أيضا فى الاتفاق مع رأى الأغلبية .

الأخلاقيات : إن الصحفيين يجب أن يتحرروا من أى التزام تجاه أية جهة صاحبة مصلحة إلا التزامهم نحو الجمهور ليعرف الحقيقة . وفى سبيل ذلك عليهم أن يعلموا :

(١) أن الهدايا ، والمجاملات ، والرحلات المجانية ، والمعاملة الخاصة أو الامتيازات .. كل هذه يمكنها أن تؤدى إلى تنازل الصحفى عن أمانته وعن أمانة صحيفته . ولا يجب على الصحفى قبول أى شئ له قيمة مجانا .

(٢) أن أية وظيفة ثانية للصحفى ، أو الاشتراك فى النشاط السياسى ، أو التعيين فى منصب عام ، أو خدمة منظمات المجتمع يجب تجنبها إذا هى أدت إلى الإخلال بأمانة الصحفى وصحيفته . والصحفى ورؤساؤه والمتعاملون معه يجب أن يقودوا حياتهم الخاصة بطريقة تحميهم من تضارب المصالح ، سواء أكان ذلك حقيقيا أم ظاهريا . إن مسئوليتهم تجاه الجمهور لها الأولوية قطعا . وهذه هى طبيعة مهنتهم .

(٣) أن مايسمى الأخبار التى يحصل عليها الصحفى من مصادر خاصة لايجب نشرها أو إذاعتها إلا بعد التأكد من قيمتها الإخبارية .

(٤) أن على الصحفيين البحث عن الأخبار التى تخدم مصالح الجمهور برغم كل العراقيل . وعليهم بذل مجهود دائم لضمان أن أعمال الجمهور تتم علنا ، وأن تكون الوثائق العامة مفتوحة لكى يفحصها الجمهور .

(٥) ضرورة اعترافهم – أى الصحفيين – بالقاعدة الأخلاقية التى تنادى بحق الصحفى فى حماية مصادر معلوماته وعدم الكشف عنها إذا كانت هذه المصادر سرية .

الدقة والموضوعية : إن الحصول على ثقة الجمهور هى أساس الصحافة الجديدة باسمها .

١– إن الصدق هو هدفنا النهائى .

٢– والموضوعية فى كتابة الأخبار هى هدف آخر يعتبر علامة للصحفى المحترف والمتمرس . إنه معيار للأداء الصحفى نسعى جميعا إليه ، ونكرم من يحققه .

٣– لا توجد أعذار لعدم الدقة أو النقص فى صحة المعلومات .

٤– العناوين الرئيسية يجب أن تتفق مع مايتضمنه المقال من معلومات . والصور أو البرامج المذاعة تليفزيونيا يجب أن تعطى صورة دقيقة للحدث ، وألا تضخم فى حادث بسيط، أوتتحدث خارج الموضوع .

٥- الممارسة السليمة تتطلب التفرقة بين التقارير الإخبارية وبين التعبير عن وجهة النظر . والتقارير الإخبارية يجب أن تكون خالية تماما من الرأى أو الانحياز ، وأن تمثل جميع جوانب الحدث .

٦- الانحياز فى مقال للتعليق بحيث يعرف صاحب المقال أنه يبتعد عن الحقيقة ، يخرق روح الصحافة الأمريكية .

٧- يعترف الصحفيون بمسئوليتهم عن تقديم تحليل واع ، وتعليقات ، ومقالات رأى عن الأحداث والموضوعات العامة. وهم يقبلون الالتزام بتقديم هذه المادة بواسطة أشخاص مشهود لهم بالكفاءة ، والخبرة ، والحكم السليم .

٨- المقالات الخاصة بنصح الجمهور أو بالنتائج التى يتوصل إليها الكاتب بنفسه - وكذلك تفسيراته - يجب أن تكون عناوينها واضحة ؛ حتى يعرف القارئ أن هذا هو الرأى الشخصى أو استنتاج الكاتب .

الإنصاف : على الصحفيين فى جميع الأوقات أن يظهروا الاحترام اللائق بكرامة الناس الذين يقابلونهم وخصوصياتهم وحقوقهم ورفاهيتهم ، وذلك أثناء عملية جمع الأخبار وتقديمها :

١- على وسائل الإعلام ألا تنشر أوتذيع اتهامات غير رسمية تؤثر فى سمعة أو كرامة شخص دون إعطائه فرصة الرد.

٢- على وسائل الإعلام ألا تحاول انتهاك حق الشخص فى الاحتفاظ بحياته الخاصة بعيدا عن الأخبار .

٣- يجب ألا ترضى وسائل الإعلام عن التفاصيل غير اللائقة فى موضوعات الدعارة والجريمة .

٤- إن من واجب وسائل الإعلام أن تجرى التصحيحات اللازمة والكاملة فورا لأية أخطاء قد ترتكبها .

٥- الصحفيون مسئولون أمام الجمهور عن تقاريرهم ، والجمهور يجب تشجيعه على أن يجهر بشكاواه ضد وسائل الإعلام ؛ فالحوار المفتوح مع القراء ، والمستمعين، والمتفرجين يجب تشجيعه .

العهد : على الصحفيين أن يوقفوا ويمنعوا أية انتهاكات لهذه القواعد والمعايير ، وعليهم أيضا تشجيع مراعاتها بواسطة جميع العاملين فى حقل الأخبار . إن الالتزام بقواعد الأخلاق هذه تهدف إلى حماية رابطة الثقة والاحترام المتبادلين بين الصحفيين الأمريكيين ، وبين الشعب الأمريكى ..

تم إقرار هذه الوثيقة فى الاجتماع القومى عام ١٩٧٣ .

بيان جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية عن مبادئ أخلاقيات الصحافة

المقدمة

إن التعديل الأول في الدستور الأمريكي الذى يحمى حرية التعبير من أى تعد عليها عن طريق أى قانون ، يضمن الشعب من خلال صحافته حقا دستوريا ، وهكذا فإنه يضع على كاهل الصحفيين مسئولية معينة .

وهكذا .. فإن الصحافة تتطلب من الذين يمارسونها ألا يكونوا مجتهدين وذوى معرفة فقط ، بل تتطلب منهم أيضا محاولة التوصل إلى مستوى من الأمانة والكرامة يتفق مع الالتزام الفريد للصحفى .

ومن أجل هذا الهدف فإن جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية تقدم هذا البيان للمبادئ كنموذج أو معيار يشجع على الوصول إلى أعلى مستوى من الأداء الأخلاقى والمهنى ..

المادة الأولى : المسئولية

ان الهدف الرئيسى من جمع الأنباء والآراء وتوزيعها هو خدمة الرفاهية العامة ، وذلك عن طريق إمداد الناس بالمعلومات وتمكينهم من إصدار الأحكام حول قضايا العصر ، والصحفيون والصحفيات الذين يسيئون استخدام هذه السلطة

المتاحة لهم بحكم مهنتهم أو يوجهونها لدوافع أنانية ، أو لأغراض غير جديرة يكونون قد خانوا الثقة الممنوحة لهم من الرأى العام .

إن الصحافة الأمريكية حصلت على حريتها لا لكى تقدم المعلومات فقط ، أو لكى تصبح مجرد منصة للحوار ، ولكن لكى تقدم أيضا فحصا دقيقاً ومستقلا تعمل له قوى المجتمع المختلفة حسابا ، بما فى ذلك السلطة الرسمية على جميع مستويات الحكومة .

المادة الثانية : حرية الصحافة

إن حرية الصحافة هى من أجل الشعب . ويجب الدفاع عنها ضد أى انتهاك أواعتداء من أية جهة ، سواء أكانت عامة أم خاصة .

وعلى الصحفيين أن يكونوا يقظين دائما ، وأن يتأكدوا من أن كل ما يهم الجمهور يجب أن يتم علانية . وعليهم أن يكونوا حذرين من أى شخص أو أية جهة تحاول استغلال الصحافة لأغراض شخصية ..

المادة الثالثة : استقلال الصحفى

على الصحفيين أن يتجنبوا التصرفات غير اللائقة ، أو الظهور بمظهر غير لائق . وعليهم أيضا تجنب أى تضارب فى المصلحة أو مايدل على هذا التضارب . وعليهم ألايقبلوا أى

شئ ، وألا يسعوا وراء أى نشاط قد يؤثر أو يبدو أنه يؤثر فى كرامتهم وأمانتهم ..

المادة الرابعة : الصدق والدقة

إن الحصول على ثقة القارئ هو أساس الصحافة الجيدة. ويجب بذل كل جهد ممكن لضمان أن يكون المحتوى الاخبارى للصحيفة دقيقا وخاليا عن أى انحياز ، وأن يكون في نطاق الموضوع ، وأن تغطى القصة جميع الجوانب وتنشرها بعدالة . والمقالات والتحليلات والتعليقات أيضا يجب أن تتمسك بنفس مبادئ الدقة في التعرض للحقائق مثلما تفعل القصة الإخبارية .

أما الأخطاء الهامة فى تقديم الحقائق ، أو الأخطاء التى تنجم عن الحذف فيجب تصحيحها فورا وفى مكان بارز .

المادة الخامسة : عدم الانحياز الصحفى

ليس معنى أن تصبح الصحافة غير متحازة أن تسكت عن السؤال ، أو أن تمتنع عن الإعراب عن رأيها فى مقالاتها . ولكن الممارسة السليمة تتطلب أن يكون هناك فصل واضح بالنسبة للقارئ بين ماتقدمه الصحيفة لتقارير إخبارية ، وبين الرأى . فالمقالات التى تحتوى على آراء وتفسيرات شخصية يجب أن يتعرف عليها القارئ بوضوح فى صفحة الرأى .

المادة السادسة : كتابة القصة الخبرية بإنصاف

يجب على الصحفيين أن يحترموا حقوق الأشخاص الذين لهم علاقة بالأخبار ، وأن يراعوا المعايير المشتركة للأمانة والشرف ، وأن يكونوا مسئولين أمام الجمهور عن عدالة تقاريرهم الإخبارية ودقتها .

كما أن الأشخاص الذين يتم اتهامهم علنا يجب إعطاؤهم حق الرد في أقرب فرصة .

كما أن العهود التي يقدمها الصحفي بالحفاظ على سرية مصادر أخباره لابد من الوفاء بها مهما كان الثمن . ولهذا السبب يجب ألا يقدم الصحفيون هذه العهود باستخفاف . وما لم تكن هناك حاجة واضحة وملحة إلى الحفاظ على ثقة المصادر في الصحفي ، فإن مصادر هذه الأخبار يجب الكشف عنها .

هذه المبادئ الهدف منها حماية وتقوية رابطة الثقة والاحترام بين الصحفيين الأمريكيين وبين الشعب الأمريكي ، وهي رابطة تعتبر أساسية لبقاء منحة الحرية التي ائتمن مؤسسو أمريكا الصحافة والشعب على صيانتها .

تمت الموافقة على بيان المبادئ هذا بواسطة جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية في اجتماع لمجلس إدارتهم في ٢٣ من اكتوبر ١٩٧٥ . وهو يعتبر تكملة لبيان قواعد اخلاقيات الصحافة الصادر في عام١٩٢٢ تحت اسم « قوانين الصحافة ».



.4